

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٢

الأربعاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دوريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/571)

21-16487 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/571)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، وأطلب إلى موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بانكول أديو، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة ريتا لارنجينا، المديرة العامة للاتحاد الأوروبي المعنية بأفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/571، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندياي.

السيد ندياي (*تكلم بالفرنسية*): يسرني كثيرا أن أشارك في هذه الجلسة لأعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/571).

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على اهتمامهم المتواصل ودعمهم بالإجماع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشهد على ذلك جلسة المجلس المعقودة في ٧ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8787) والبيان الصحفي اللاحق (SC/14542).

وأرحب أيضا بحضور الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورينكو، رئيس أنغولا، والرئيس بالنيابة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والمديرة العامة للاتحاد الأوروبي المعنية بأفريقيا، فضلا عن ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

لقد تعهد الرئيس تواديرا والموقعون على العملية السياسية بإتمام العملية الانتخابية بإجراء انتخابات محلية في بداية عام ٢٠٢٢، مما سيسهم إسهاما كبيرا في الحكم اللامركزي والتنمية المحلية ومشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية لصالح مناطقهم.

ولذلك أحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء تلك الانتخابات المحلية، التي أجريت آخرها في عام ١٩٨٨، بالمساهمة في الصندوق المشترك للتبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تغطية العجز المالي، الذي يقدر بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وبدعم من البعثة المتكاملة. وسيتطلب ذلك الحفاظ على الدعم الانتخابي في إطار الولاية التي عهد بها المجلس إلى البعثة المتكاملة.

بيد أنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء العواقب السلبية للهجوم العسكري المضاد الذي تقوم به قوات الدفاع والأمن والقوات الثنائية وأفراد الأمن الآخرين للقضاء على قوات حرب العصابات التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير. وفي وسط وشمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك حرب غير متكافئة، إذ تتحمل الجماعات المسلحة التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير المسؤولية إلى حد كبير عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة،

إذ أن هناك موجات جديدة من المشردين و ٥٧ في المائة من السكان الوطنيين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن بسط سيطرة الدولة على أراضيها من خلال تعزيز وجود قوات الدفاع والأمن ونشر قوات ثنائية وأفراد أمن آخرين، يعتبرهم السكان بصورة مشروعة استجابة سريعة وفعالة للتهديدات التي يسببها تحالف الوطنيين من أجل التغيير، لم يكن له الأثر المنشود من حيث حماية المدنيين.

والواقع أنه لم يحدث قط في الماضي أن عادلت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يُزعم ارتكابها من جانب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الثنائية وأفراد الأمن الآخرين، وتم توثيقها بالتفصيل في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مستوى الانتهاكات التي وثقتها البعثة المتكاملة واستُرعي انتباه السلطات الوطنية إليها. وهذا يقوض أي فرصة لبناء التماسك الاجتماعي وإقامة علاقة ثقة بين الحكومة ومواطنيها؛ ويفاقم تهميش بعض المجتمعات المحلية؛ ويؤدي إلى تطرف الجماعات المسلحة نظرا لأن هذه العوامل نفسها أدت إلى أزمة مؤسسية غير مسبوقة في عام ٢٠١٣. فذلك اتجاه جديد، وإذا لم نهتم به فإن من شأنه أن يعطل التقدم المحدود الذي أحرز بشق الأنفس في السعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية.

ولن يكون نشر القوات الثنائية مفيدا ومشروعا إلا إذا ساهم في حماية المدنيين من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة وتعزيز الكفاءة المهنية وفعالية قوات الدفاع والأمن في إطار إصلاح قطاع الأمن ووضع حد للعنف في نهاية المطاف. ويتمثل الهدف في تحرير النساء والأطفال والسكان المدنيين جميعا من الرعب الذي يتعرضون لأجل تهيئة بيئة مواتية لإيجاد حل سياسي دائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المؤسف أن نشهد زيادة عدد حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع المسجلة في الربع الأول من عام ٢٠٢١ أعلى بخمس مرات مما كان عليه في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. ومن المؤكد أن إنشاء لجنة تحقيق خاصة في ٤ أيار/مايو للتحقيق في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحلفاؤها وقوات الأمن الأخرى، والتي لفتت إليها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى انتباه الحكومة، قد أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه المسألة. غير أنه يجب أن تكون اللجنة قادرة على تحديد مسؤوليات محددة بطريقة محايدة وأن تترتب عنها النتائج القانونية والسياسية اللازمة.

وتعتزم البعثة مواصلة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، التي ستكون موضوع تقارير عامة، بغية الحفاظ على إطار صريح شفاف وبنّاء للحوار مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدى عدم فعالية التسلسل القيادي والسيطرة لقوات الدفاع والأمن، فضلا عن عدم وجود محاورين موثوقين بين قوات ثنائية معينة في سياق تستمر فيه العمليات العسكرية ضد تحالف الوطنيين من أجل التغيير إلى بعض الارتباك مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في انتهاكات اتفاق مركز القوات واستمرارها – دون الرد عليها. لقد سجل ٣٩ انتهاكا من هذه الانتهاكات في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه.

وكثيرا ما واجهت البعثة قيودا على تنقلها وتفتيش مركباتها ومضايقات وتهديدا لموظفيها وانتهاكات لقواعدها من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك الاقتحام الأخير لقاعدة عمليات بريا في محافظة كوتو العليا من قبل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بهدف أخذ الغازولين بالقوة من قواعدنا. وتعرض انتهاكات اتفاق مركز القوات حفظة السلام لمخاطر لا مبرر لها وتهدد أمن وسلامة ذوي الخوذ الزرق.

ولم تأمن في هذا السياق الأمني الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل على التخفيف من حدة الأزمة التي تفاقمت بسبب وباء مرض فيروس كورونا والعنف الذي يرتكبه تحالف الوطنيين من أجل التغيير والعمليات الجارية لمواجهته. لقد بلغ عدد المشردين داخليا مستويات لم يسبق لها مثيل منذ عام ٢٠١٤. وقد تم الإخلاء القسري للمشردين في أوائل يونيو/حزيران في منطقة بامباري لرعي الماشية، وهي منطقة محمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي حين أن ٥٧ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة والحماية وأن ٠٠٠ ٧٠٠ شخص معرضون لخطر المجاعة، فإن العاملين في المجال الإنساني كانوا هدفا للهجوم ٢٢٥ مرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢١. كما أن نهب البنية التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات وعسكرتها يعيقان الوصول إليها، على الرغم من عدم كفايته أصلا لضمان توفير الخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى المساس بحماية المدنيين والمساعدة الإنسانية، تؤدي الحالة الراهنة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

وفي بيئة تعدُّ من أخطر البيئات في العالم، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات متعددة القطاعات لأكثر من ١,٢ مليون شخص في الربع الأول من عام ٢٠٢١، خاصةً بفضل التنسيق المدني العسكري الذي كان فعالا للغاية. غير أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ لم تمول إلا بنسبة تصل إلى حوالي ٣٥ في المائة حتى ٢٠ حزيران/يونيه. ومن الضروري توفير تمويل إضافي لمواصلة دعم الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أن الاستخدام المتكرر والمؤسف للأجهزة المتفجرة يثير القلق ويقتضي اهتمام مجلس الأمن. ولا تزال الحالة مروعة بشكل خاص لأنها تقيد حرية تنقل الناس وتعوق الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الزراعة والتجارة وتربية الحيوانات وتقلل من قدرة البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية على التنقل. وقد تشاطرنا شواغلنا هذه مع السلطات الوطنية المعنية وشجعنا على التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تمكّن من إنشاء نظام للوقاية من هذه الآفة ومكافحتها.

وفي هذا الصدد، سيكون من المستحيل على القوات الدولية أن تواصل العمل إلى جانب البعثة دون أن تقلل من فعالية البعثة. ونحن مصممون في هذا السياق على تنفيذ ولايتنا على الرغم من التحديات. ونأمل أن تتخذ فورا، بدعم من جميع أعضاء المجلس، تدابير مناسبة لتهيئة الظروف المثلى لضمان فعالية البعثة وكفاءتها وأدائها المعزز. ويتطلب ذلك تعاونا أفضل بين القوات التقليدية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة، مع الاحترام التام من جانب جميع الجهات الفاعلة في الميدان للقرار ٢٥٥٢ (٢٠٢٠) الذي يتعلق بولايتها.

لقد تلقت البعثة تأكيدات من الرئيس تواديرا الذي عقد في ٢٢ حزيران/يونيه اجتماعا بشأن التعايش بين القوات الدولية المنتشرة وأصدر تعليماته إلى قيادته العسكرية بأن تستكشف مع جميع الأطراف الفاعلة الإمكانيات المتعلقة بطريقة العمل والتنسيق فيما بينها بشكل أفضل. ونعوّل على جميع أعضاء المجلس حتى يؤدي هذا الحوار إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بولاية البعثة والتعايش السلمي مع القوات التقليدية المنتشرة.

والبعثة مصممة على تنفيذ ولايتها وتواصل حوارا استراتيجيا رفيع المستوى مع الرئيس تواديرا ورئيس الوزراء الجديد والسلطات المعنية لتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ ولايتها. بيد أن ضمان أمن القوات وأفراد الأمم المتحدة لا يزال ضروريا. وأود أن أذكّر بحادثة إطلاق النار على وفد برئاسة نائبي الموجود هنا في ٣٠ أيار/مايو في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى وهي منطقة تتسم بصفة خاصة بالعمليات الجارية ضد تحالف الوطنيين من أجل التغيير. ولا يمكن أن تظل تلك الحادثة دون تحقيق ولن تمنعنا من الاضطلاع بولايتنا في تلك المنطقة.

وزار فريق عامل في المجال الإنساني بلدة بانغ بالقرب من الحدود مع تشاد في ١٩ حزيران/يونيه لإيصال المساعدة الإنسانية. وسنواصل حماية السكان المدنيين ودعم جهود المساعدة الإنسانية ومواصلة إيصالها إلى جميع أنحاء البلد. وينطبق ذلك أيضا على حرية تنقّل البعثة. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أشكر المجلس على توفير الموارد الإضافية اللازمة للبعثة من خلال القرار ٢٥٦٦ (٢٠٢١) حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية في بيئة أصبحت أكثر تعقيدا، فضلا عن كفالة أمن وسلامة ذوي الخوذ الزرق.

ونُشر بالفعل ٤٠ عنصرا إضافيا من وحدة الشرطة الرواندية المشكّلة ونتوقع نشر ٣٠٠ جندي من القوات المسلحة الرواندية بحلول نهاية حزيران/يونيه أو في بداية تموز/يوليه. وقامت البعثة

بإعادة تكييف قدرتها على توفير المأوى ويجري حاليا اكتمال تجهيز جميع المواقع. ومن شأن ذلك التعزيز، في جملة أمور، أن يزيد من وجود البعثة في أراضي البلد ويعزز حماية المدنيين وفقا لما يطلبه الشعب، علاوة على كفالة سلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق في مواجهة التهديدات الناشئة.

وأود هنا أن أشجب الحملات الجارية التي تستهدف التضليل والتحريض على العنف البدني ضد قيادة البعثة وموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها وبعض الشركاء الدوليين الذين وصموا بالفعل مع ما يترتب عن ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وبالإضافة إلى تجديد السلطة التشريعية في أوائل أيار/مايو، بادر الرئيس تواديرا إلى إنشاء السلطة التنفيذية عقب استقالة رئيس الوزراء في ١٠ حزيران/يونيه. وأدت جهود السلطة التنفيذية لجمهورية أفريقيا الوسطى في مجال المشاركة الثنائية إلى نتائج إيجابية، منها على سبيل المثال تخفيف حدة التوتر مع تشاد في أعقاب الحادث الذي وقع على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في ٣٠ أيار/مايو وتجنب تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وأرحب بإعلان الرئيس تواديرا في ١٠ حزيران/يونيه عن عقد حوار جمهوري في البلد في المستقبل القريب. ولكي يكون الحوار حاسما ومثمرا، يجب أن يكون شاملا للجميع حتى يتسنى لجميع شرائح المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى المشاركة الفعالة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات الوطنية قد أتاحت بالفعل تعزيز الإطار المرجعي للحوار الجمهوري باقتراح جدول أعمال من تسع نقاط. وبطريقة بناءة، ساعدت التوصيات التي قدمتها الجهات المعنية خلال تلك المشاورات الأولية بالفعل على التخفيف من حدة التوترات السياسية، مع رفع الحظر المفروض على مغادرة بعض زعماء المعارضة الديمقراطية للبلد في ٣١ أيار/مايو. ولا تزال مشاركة ائتلاف المعارضة الديمقراطية ٢٠٢٠ في الحوار الوطني ممكنة على الرغم من رفضه المشاركة في المشاورات الوطنية. واجتماعه في ١٦ حزيران/يونيه مع رئيس الوزراء دليل على ذلك.

كثيراً ما يواجه تنفيذ اتفاق السلام انتكاسات. لكن الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لتنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد على جدوى ذلك الصك من أجل السلام والاستقرار في البلد على الرغم من التساؤلات التي أثارها تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بصورة مشروعة بشأن مستقبله. ويجب أن يؤدي إطار الحوار الذي لا يزال اتفاق السلام يتيحه إلى تنفيذ التزامات الأطراف الموقعة. وأرى في ذلك فرصة متجددة للتعجيل بحل الجماعات المسلحة وإعادة إشراك العناصر الراغبة في النأي بنفسها عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ونبذ العنف.

وستواصل البعثة دعم الحكومة، بالاشتراك مع شركاء دوليين آخرين، في تنفيذ الاتفاق، وفي جهودها لاستعادة سلطة الدولة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء قدرات قوات الدفاع والأمن. وقد حدد تقييم تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني أولويات تتطلب الاهتمام الكامل من جانب الحكومة ومشاركتها، ودعماً منسقاً وواضحاً من الشركاء الدوليين. وتشمل تلك الأولويات دعم الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن، وتعزيز المساءلة الديمقراطية، واستعادة التسلسل القيادي داخل قوات الدفاع والأمن، وتحسين التنسيق، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ويشير التقييم نفسه أيضاً إلى ضرورة توسيع نطاق الإصلاح ليشمل جميع القطاعات الأمنية، ولا سيما قطاعات المياه والحراجة والجمارك، التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية وتوليد إيرادات للدولة.

وكما أبلغ مجلس الأمن قبل أسبوعين (انظر S/PV.8787)، شددت زيارة وفود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه على الدعوة إلى تطبيع العلاقات مع الشركاء الدوليين. ويجب الآن العمل على اتخاذ إجراءات من دون مزيد من التأخير كما ورد في بيان الرئيس تواديرا الذي تعهد باتخاذ خطوات لتمكين الشركاء من أداء دورهم على أفضل وجه ممكن. وقد أعطى رئيس الوزراء الجديد، بلقائه سفير وفد الاتحاد الأوروبي يوم

١٦ حزيران/يونيه، والسفير الذي يمثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يوم ١٧ حزيران/يونيه، زخماً إيجابياً للحكومة الجديدة، التي ينبغي أن تُشكَّل في غضون الساعات القليلة المقبلة، لمواصلة العمل مع جميع الشركاء.

ولن تكون العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير كافية لاستعادة السلام والأمان والأمن. ولذلك نرحب بالزخم الجديد الذي يعطيه الرئيس تواديرا للعملية السياسية وعملية السلام. ويتماشى هذا الزخم مع إرادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة الجديدة لتنسيق المبادرات الإقليمية وتشجيع الحكومة المقبلة على حشد الدعم من جميع الشركاء الدوليين لنجاح الحوار السياسي الجامع وامتلاك زمام أي خريطة طريق قد تنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتنفيذها بفعالية، بمساعدة الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أرحب بالخطوات الهامة التي اتخذها الرئيس لورنسو، الذي عقد مؤتمري قمة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي يشرف أيضاً على العمل الذي قام به وزيرا خارجية أنغولا ورواندا لوضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق لتسوية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحظى تلك المبادرة بكل الدعم من الأمم المتحدة والبعثة المتكاملة.

ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم مجلس الأمن. لقد تغيرت شروط تنفيذ ولايتنا بسبب تهديدات جديدة. وبصفة عامة، فإن أفراد حفظ السلام والأفراد التابعين للأمم المتحدة معرضون لخطر أكبر. فقد تضاعف في الأشهر الأخيرة خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد البعثة وموظفيها وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما تغذيه وتستغله باستمرار عناصر قريبة من الأغلبية الرئاسية. وتعهد الرئيس تواديرا بوضع حد لذلك وكفالة احترام اتفاق مركز القوات. وننتظر وفاء الحكومة الجديدة بذلك الالتزام، الذي يبعث بالفعل على أمل كبير. وعلى الرغم من التحديات العديدة فهناك فرصة، تدعمها الحكومة الجديدة في المستقبل، ولا سيما في إطار الاتفاق السياسي، لإعادة الاستقرار الدائم والسلام والتنمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، من جانبها، على استعداد لدعم مبادئ الأمم المتحدة وقيمها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ندياي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

السيد أديوي (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر بصدق عن العثرات التقنية. إنني حاليا أحضر مؤتمر برلين بشأن ليبيا. وأقدر تقديرا عميقا إتاحة هذه الفرصة للاتحاد الأفريقي. سأتوخى الإيجاز الشديد.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. وكذلك أود أن أشدد على أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس منذ انتخابي مفوضا للاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، وإنه لمن دواعي شرفي واعتزازي أن أقوم بذلك.

ومن المهم أيضا معرفة أن الاتحاد الأفريقي يوضح مرة أخرى التزامه بالشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في صنع السلام وبناء السلام في القارة.

وإننا على استعداد، كضامنين للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لجعل السلام سمة دائمة في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للتأكيد على أن الاتحاد الأفريقي يقدر التعاون والعمل القويين من جانب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونشيد إشادة كبيرة في ذلك الصدد بالقيادة القديرة والمقتدرة لرئيس أنغولا، فخامة السيد لورنسو، بوصفه رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. نود بصفة خاصة أن نلفت انتباه المجلس إلى المبادرات الدبلوماسية التي يقودها الرئيس الأنغولي لتعزيز المصالحة الوطنية والسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا شك أن الإجراءات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى تكمل تعزيز استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وكما يعلم الأعضاء، قمت بزيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مع السيد جان بيير لاكروا وكيل الأمين العام لعمليات السلام في وقت سابق من هذا الشهر. وتمكنا من ذلك بصحبة الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة. وقد جعل ذلك الزيارة مهمة جدا لأننا تمكنا من إشراك العناصر الأساسية والجهات الفاعلة الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيها الرئيس نفسه والجماعات النسائية والشباب وأعضاء الأغلبية والأحزاب السياسية الأخرى، وكذلك رؤساء البلديات على مستوى المقاطعات.

وبالتالي من المهم بالنسبة لي أن أؤكد من جديد على عدد من العوامل والنتائج المفصلة في تقرير الأمين العام (S/2021/571).

أولا، نشير إلى شرعية فخامة الرئيس تواديرا عقب إعادة انتخابه. ونحن سعداء جدا بتعيينه رئيسا للوزراء وللعملية الجارية لتشكيل حكومة جديدة.

ثانيا، أكدت زيارتنا التزام المجتمع الدولي بالنتائج التي تكفل بقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على المسار الصحيح نحو السلام والاستقرار، مع العلم تماما بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تؤدي دورا هاما في استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. عليه فنحن على استعداد لمواصلة دعم البعثة إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ومن الضروري إدانة جميع الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بما فيها تحالف الوطنيين من أجل التغيير في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعونا جميع الذين عادوا إلى القتال بعد خسارتهم للانتخابات إلى نبذ العنف والمضي بدلا من ذلك نحو الحوار والمصالحة الشاملين.

ومن المهم أيضا أن يبين الاتحاد الأفريقي ضرورة المضي قدما في تنشيط عملية السلام. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونشجب جميع انتهاكات أحكامه. علاوة على ذلك، يجب أن يستمر وقف إطلاق النار، ويجب أن يواصل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الخيّر المشاركة في عملية تحقيق الديمقراطية وتوطيدها.

وعلى الصعيد الخارجي، نحن ملتزمون بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، ولا سيما تشاد، على التوصل إلى تسوية فيما يتعلق بالمناوشات الأخيرة على طول حدودهما المشتركة. ويسرنا جدا أن الرئيس تواديرا قد أوفد ثلاثة من وزرائه السابقين إلى انجمينا. وقد بدأنا نشهد الآن ما يدل على أن الجانبين سيختاران طريقة ودية لتسوية نزاعهما الحدودي والمسائل المتعلقة بالأمن والتنقل عبر الحدود.

ويجب أن نواصل إبقاء مسألة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قيد نظرنا. والاتحاد الأفريقي يقف على أهبة الاستعداد للقيام بذلك بصفته ضامنا. وقد نشرنا مراقبين عسكريين في بانغي، وندعو المجلس إلى تقديم الدعم اللوجستي إليهم من خلال البعثة لضمان المراقبة الكاملة لوقف إطلاق النار والحفاظ على استقرار الحالة الأمنية من أجل حماية المواطنين الأبرياء في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسرني أيضا أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيقوم ببعثة ميدانية إلى بانغي في الأسبوع المقبل بدعم من البعثة. ونهنئ بحرارة شقيقنا السيد منكور ندياي على تيسير تلك الزيارة التي ستكون فرصة هامة جدا لنا. ويجب ألا ننسى أن علينا الدفع لتوفير حيز أكبر للمشاركة السياسية للمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الجماعات النسائية والشباب، حتى تترسخ الديمقراطية والحكم الرشيد على المدى الطويل.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية التأثير الإيجابي على السلام والأمن في القارة عموما.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة لارنجينا.

السيدة لارنجينا (*تكلمت بالفرنسية*): بعد بياني الأخير في شباط/فبراير (انظر S/2021/187، المرفق الثالث)، يشرفني أن أحضر هنا مرة أخرى باسم الاتحاد الأوروبي، الذي انخرط في العمل بشكل خاص، كما يعلم مجلس الأمن، في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنوات.

وأود أن أشاطركم تقييمنا للتقدم المحرز منذ ذلك الحين والتحديات الرئيسية التي لا يزال البلد يواجهها. وعلاوة على ذلك، أتيحت لي الفرصة للتحدث مباشرة مع سلطات أفريقيا الوسطى خلال الزيارة المشتركة التي قامت بها مؤخراً وفود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما نقل الاتحاد الأوروبي هذه الرسائل على الصعيد الثنائي.

وعلى الرغم من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، فقد تم الحفاظ على النظام الدستوري، وتمكنت العملية الانتخابية من المضي قدماً، مما أدى إلى إعادة انتخاب الرئيس تواديرا وتم تعيين رئيس وزراء جديد. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة، ويجب الوفاء على الفور بالتوقعات الكبيرة للسكان، بما في ذلك طوائف الأقليات. وينبغي تنفيذ إصلاحات عاجلة على وجه السرعة. ونتطلع إلى تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين، ونبقى على استعداد لتقديم دعمنا.

ونرحب أيضاً بالإعلان عن إجراء حوار وطني ذي مصداقية وشامل للجميع قريباً. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإيجاد حل دائم للأزمة. ويجب على السلطات أن تهيئ الظروف لكي تجد المعارضة السياسية مكانها الصحيح في ذلك الحوار. كما أن مشاركة مجتمع أفريقيا الوسطى بكل تنوعه أمر أساسي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المشورة والدعم والخبرة كجزء من مساعدته في مجال الوساطة.

وأخيراً، نرحب بالتزام الرئيس تواديرا بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو الإطار المشترك الوحيد الذي يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق. ويجب ضمان التنفيذ الفعال للتوصيات التي قدمت أثناء تقييم الاتفاق بإشراك جميع الموقعين والتنسيق الوثيق مع الجهات الضامنة والميسرين والشركاء.

ولا يمكن أن يكون الحل الدائم للأزمة عسكرياً صرفا. فمن الضروري أيضاً إجراء حوار بين الأطراف وإعادة إشراك الجميع – الحكومة والجماعات المسلحة الراغبة في البقاء في العملية أو العودة إليها بعد نبذ العنف. وينبغي أن يقترن ذلك بزيادة الإدماج وإسناد دور أكبر للمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، والأحزاب السياسية.

وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود المتجددة التي يبذلها شركاؤنا في المنطقة، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونشجع على تنسيق المبادرات الجارية.

وبالرغم من هذه التطورات، أود أن أبرز عدة عناصر تثير قلقا خاصا ولا تزال تلقي بثقلها على الحالة السياسية الراهنة. يجب وقف حملات التضليل الإعلامي، والضغط على المعارضة ووسائط الإعلام، وخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الشركاء، مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بإدانة الرئيس تواديرا ورئيس الجمعية الوطنية على نحو علية للمعلومات المضللة، وكذلك بإعادة تأكيد تمسكهما بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ولكن من المتوقع الآن أن تؤدي التدابير القوية والملموسة إلى وضع حد نهائي لتلك المعلومات المضللة وبناء الثقة المتبادلة.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة، الذي يعرض للخطر استثمار السلطات في تعزيز التماسك الاجتماعي وبسط سلطة الدولة، فضلا عن الانتهاكات المبلغ عنها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا من جانب الجماعات المسلحة فحسب بل من جانب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وبعض حلفائها. وهذه الأعمال غير مقبولة. وقد أحطنا علما بقرار السلطات بإنشاء لجنة للتحقيق في تلك الانتهاكات ونتوقع الشفافية الكاملة منها. ويجب تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في مواجهة الهجمات والقيود المفروضة على إمكانية وصولها إلى بعض المناطق التي واجهتها في الاضطلاع بولايتها.

وقد أعرب الشركاء خلال زيارتنا المشتركة إلى بانغي عن تلك الشواغل العميقة والتوقعات الكبيرة بطريقة واضحة وقوية وموحدة. ويتوقع الآن من السلطات اتخاذ إجراءات ملموسة ومبادرات واضحة.

ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا هشا للغاية، يواجه أزمة إنسانية حادة. ولذلك يجب أن يستمر حشد المجتمع الدولي بأسره وأن يظل موحدا وأن يواصل تقديم استجابة عاجلة ومناسبة للاحتياجات الإنسانية الملحة لسكان أفريقيا الوسطى.

والاتحاد الأوروبي كان وسيظل أحد أقرب الشركاء لجمهورية أفريقيا الوسطى، يعمل من أجل السلام والمصالحة والديمقراطية والانتعاش. كما تجلى مؤخرا في دعمنا الحاسم للانتخابات. والاتحاد الأوروبي، بكل أدواته ومن خلال عمله المتعدد الأبعاد، ملتزم بدعم البلد على درب الإصلاح الصعب.

وسنفعل ذلك لخدمة سكان أفريقيا الوسطى، من خلال حوار يتسم بالاحترام والإلحاح ويقوم على الثقة مع سلطات أفريقيا الوسطى وعلى أساس الالتزامات المتبادلة.

ومن خلال كل تلك الجهود، نحن مصممون أكثر من أي وقت مضى على مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك مع جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك البلدان المجاورة. وسنتخذ إجراءاتنا بشفافية تامة ونتوقع نفس الشيء من جميع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى السلطات أن تكفل مشاركة جميع الأطراف الفاعلة بنفس الروح وصوب نفس الغايات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لارنجينا على إحاطتها.

أود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا.

الرئيس لورنسو: (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الممثل الدائم الموقر لجمهورية إستونيا لدى الأمم المتحدة، السيد سفين يورغنسن، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، انتخبت جمهورية أنغولا رئيسة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتعتزم أنغولا خلال فترة رئاستها التي تمتد سنتين أن تفعل وتعزز المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمواجهة تحديات صون السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، أي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

والخطة الاستراتيجية لرئاسة أنغولا مكرسة في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المبرم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتسترشد بمبادئ القانون الدولي، أي ميثاق منظمة الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وتتسم الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوجود نشط للجماعات المسلحة، التي وقعت ١٤ جماعة منها على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة المبرم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد نددت ست منها بالاتفاق.

وتسلم حكومة أنغولا بأن الدعم الدولي أصبح الآن متزايد الأهمية للمساهمة في جهود حكومة أفريقيا الوسطى لضمان السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقدنا في لواندا، عاصمة جمهورية أنغولا، مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في شكل مخفض بشأن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى أنغولا، حضر مؤتمر القمة فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو؛ وفخامة السيد محمد إدريس ديبي أينو، رئيس جمهورية تشاد وتجمع دول الساحل والصحراء، كضيف خاص؛ وفخامة السيد فوستين أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وكبار ممثلي رئيسي رواندا والسودان؛ وكذلك رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وجدد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتعزيز الحوار والتشاور المستمر بين الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني بغية إخراج جمهورية أفريقيا الوسطى من الأزمة الراهنة. ودعوا الجماعات المتمردة إلى الالتزام بوقف فوري وأحادي الجانب لإطلاق النار والتخلي عن حصار مدينة بانغي والعودة إلى مواقعها الأولية، وكذلك فتح ممر دوالا – بانغي للسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع. وكلفوا أيضا الرئيسين الحاليين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجلس الاقتصادي لدول وسط أفريقيا باتخاذ الخطوات اللازمة، إلى جانب مجلس الأمن، لرفع الحظر المفروض على الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتوسطت جمهورية أنغولا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبالتشاور المستمر مع سلطات أفريقيا الوسطى، في إجراء مشاورات سياسية – دبلوماسية مع الكاميرون والكونغو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان بهدف جمع المعلومات اللازمة وتقاسمها لتيسير عملية الاتصال بالجهات الفاعلة السياسية والعسكرية الرئيسية.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، عقد مؤتمر القمة الثاني المعني بالحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في لواندا، وحضره أيضا، بالإضافة إلى رؤساء الدول المذكورة أعلاه، رئيس رواندا بول كاغامي وممثلون عن رؤساء دول السودان والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد عكرت صفو هذه القمة أنباء محزنة – وردت خلال الاجتماع – عن وفاة رئيس الجمهورية، المارشال إدريس ديبي إتنو، في معركة.

وخلال أعمال مؤتمر القمة، أطلع رؤساء الدول والحكومات على نتائج المشاورات السياسية والدبلوماسية التي أجريت مع جمهورية أنغولا بشأن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي دفعت الجماعات المسلحة الرئيسية إلى الالتزام بالتخلي عن الكفاح المسلح والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ومن الإنصاف الاعتراف بالدور الذي قامت به السلطات التشادية طوال هذه العملية، حيث أسهمت بشكل كبير في نجاح هذه المهمة. ورحب الزعماء السياسيون بالنتائج التي تم تحقيقها وفوضوا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ استنتاجات رؤساء الدول من خلال وقف إطلاق النار من أجل السماح بتهيئة مناخ مؤات للسلام والمصالحة الوطنية.

وفي المناسبة ذاتها، حث رؤساء الدول والحكومات الجماعات المسلحة على عدم القيام بأعمال من شأنها أن تعرض وقف إطلاق النار للخطر، ودعوا المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى تشجيع الجهود الإقليمية الرامية إلى تنشيط الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة. وقرر رؤساء الدول والحكومات كذلك إنشاء فرقة عمل تقودها وزارتا الخارجية في جمهوريتي أنغولا ورواندا للعمل، بالتعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى، على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المشاورات مع الجماعات المسلحة. كما ألزمت القمة رؤساء الدول والحكومات والشركاء الدوليين الآخرين بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار روح خريطة طريق الحوار الجمهوري.

وفي هذا الإطار نفسه، أرسلت أنغولا على الفور وزير خارجيتها إلى باريس لإطلاع الرئيس إيمانويل ماكرون على التقدم المحرز في مؤتمر قمة نيسان/أبريل، وللغرض نفسه، أُرسل الوزير إلى أديس أبابا، حيث قدم أيضا إحاطة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد. وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، اجتمع وزراء

خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية أنغولا وجمهورية رواندا في ثلاث مناسبات في بانغي لاعتماد خريطة طريق مشتركة مقترحة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحدد الأنشطة الرئيسية التي يتعين القيام بها.

لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في بناء القدرة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية برفد قواتها المسلحة بالأفراد وتزويدها بالأسلحة والمعدات بما يلبي احتياجاتها وقدراتها، ما لم تكن هناك أسباب قوية وموضوعية قد تدفع المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن إلى تقييد هذا الحق. إن حظر الأسلحة الذي أذن به مجلس الأمن، والذي يجعل من المستحيل أن تحصل حكومة أفريقيا الوسطى على الأسلحة، كان تدبيرا اتخذ في مرحلة معينة، وكان مناسبا وضروريا في ذلك الوقت، ولكن السياق مختلف اليوم. فقد مرت سنوات، وتغيرت الصورة. ولذلك فمن غير الواقعي الاعتقاد بأن مبررات هذه التدابير في الماضي ينبغي أن يستمر الاعتداد بها في الحالة الراهنة؛ إذا أخذنا في الاعتبار أن الحكومة الحالية انتخبت بصورة مشروعة في الانتخابات العامة الأخيرة، وأن المجتمع الدولي اعترف بذلك.

وسيبعث المجلس برسالة خاطئة إذا كان المجتمع الدولي الذي يعمل من أجل نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم يعرقل أيضا بناء قوات مسلحة مشروعة قادرة على مواجهة تحديات بلد مضطرب ومنطقة مضطربة في وقت نقل فيه الإرهاب الدولي بؤرته من الشرق الأوسط إلى أفريقيا. ومما يزيد من تفاقم الحالة أن دول العالم قررت طرد المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا دون نزع سلاحهم أو مساعدتهم أو إعادتهم إلى أوطانهم – وهو وضع يمكن أن يزيد من تفاقم انتشار الإرهاب ويزيد من التهديد للسلام والاستقرار في منطقة الساحل وبلدان وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. ومن الضروري أن تكتسب الدول القدرة على الدفاع عن نفسها ضد هذا التهديد الحقيقي.

وكان جيش المرتزقة المدجج بالسلاح، الذي قطع آلاف الكيلومترات باتجاه نجامينا، سيواصل مساره المدمر لو لم تستثمر تشاد في قواتها المسلحة. وهذا يؤكد فكرة ضرورة أن تكون الدول قوية في مجالي الدفاع والأمن. وفي حين يعتمد البلد على وجود أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من القوات في الميدان لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تدريب قواتها وتزويدها بالأسلحة والمعدات، يجب على القوات الوطنية أن تتعلم الاعتماد على نفسها، وأن تكون في وضع يمكنها من كفالة دفاعها وأمنها عندما تنهي القوات الأجنبية مهمتها وتنسحب. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المهم أن تعمل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على شل القوى السلبية التي تستثمر في إضعاف علاقاتها مع الأمم المتحدة ومع أعضاء مجلس الأمن المؤثرين الذين يتعين عليها العمل معهم بروح الشراكة والاحترام المتبادل في الدفاع عن السلام والأمن لبلداننا.

وبناء على جميع الأسباب الأساسية السابقة، كلف مؤتمر قمة لواندا رئيسي أنغولا والكونغو والرئيسين الحاليين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على التوالي، بمخاطبة مجلس الأمن باسم دول وشعوب المنطقتين دون الإقليميتين وطلب رفع الحظر المفروض على الأسلحة الذي لا يزال قائما ضد الحكومة الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يبدأ مجلس الأمن النظر في هذه المسألة بعقلية جديدة وأن يوفر قدرا أكبر من العدالة لبلد مكبل بتدبير لا ينسجم مع الحالة السائدة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد مواندا (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): كان بود فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أن ينضم شخصيا إلى صديقه وشقيقه، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للإعراب عن الشواغل الخطيرة لبلدان المنطقة دون الإقليمية الممثلة في هاتين المنظمتين بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وللأسف، فإن

الالتزامات المسبقة تبقيه في الوطن، وقد طلب مني أن أوصل رسالته إلى المجلس بشأن هذه الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا يزال ملتزما تجاهها شخصيا.

”أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري لرئيس مجلس الأمن، وكذلك لأعضاء المجلس على الفرصة التي أتيحت لنا لنطلع المجلس على القلق الشديد لدى الدول الأعضاء في منظمتينا الجيوسياسيتين – الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى – بشأن آخر التطورات في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد شقيق، هزته وزعزعت استقراره عقود من الصراع المسلح.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور فخامة الرئيس خواو مانويل غونسالفيس لورينسو في نيويورك، والذي أعمل معه بشكل منتظم بشأن هذه المسألة. إن وجوده في نيويورك أثناء جائحة مرض فيروس كورونا لإسماع صوت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يوضح بشكل منقطع النظير التزامه الشخصي تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه يعكس وجوده التصميم القوي لدى جماعة بلدان منطقة البحيرات الكبرى، الذي يتكلم هو باسمها بصفته رئيسا للمؤتمر، بإعادة تأكيد تضامنها الكامل مع البلد الشقيق لنا.

”تواصل بلدان المنطقة دون الإقليمية العمل من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل بلداننا العمل بلا تردد مع الشعب الشقيق لجمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها من أجل تحقيق سلام دائم مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

”وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هذه الغاية على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، وخاصة من خلال التركيز على تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛ وضمان حماية السكان المدنيين، الذين يدفعون للأسف ثمنا باهظا للنزاعات المسلحة المتكررة؛ وفي الوقت نفسه تولي المهمة الشاملة لحماية السلامة الإقليمية للبلد.

”وفي معالجة الحالة السياسية المتدهورة وعودة العنف الذي شهدته جمهورية أفريقيا الوسطى فجأة في العام الماضي، تكلمت بعبارات لا لبس فيها باسم الدول الأعضاء، بصفتي رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لإدانة هذا الابتعاد عن السلام. وفي بيان عام أدلي به في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، حثثت بقوة جميع أصحاب المصلحة على إعطاء الأولوية للحوار وتجنب أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجدد إراقة الدماء في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”علاوة على ذلك، عشية الانتخابات المزدوجة التي جرت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أدانت الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في برازافيل في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، إدانة قاطعة لاستخدام العنف كوسيلة لحل النزاعات وجميع المحاولات الرامية إلى تحدي النظام المؤسسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”لقد اتخذنا في الاجتماع، مع أخي وصديقي فخامة الرئيس فوستين أرشانغ تواديرا، سلسلة من التدابير الملموسة والعاجلة لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى دعما حازما على الطريق المؤدي إلى الاستقرار والسلام الدائم.

”واليوم، في ضوء التحديات الأمنية الحالية والمستمرة، تصرفت البعثة بناء على القرار ذي الصلة الذي اتخذه مجلس الأمن بتعزيز قوام قوات البعثة، وأعادت تأكيد أهمية التزام المنطقة دون الإقليمية بالعملية السياسية وعملية السلام.

”ونعتقد أنه يجب علينا أن نكون أكثر استباقية في دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتها على نحو أفضل بوصفها ضامنة لأمن وحماية شعبها وحتى تضمن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

”ولذلك تعتمد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على حكمة المجلس في اتخاذ تدابير تأخذ ذلك الواقع في الاعتبار حتى تتمكن قوات الدفاع والأمن من تزويد نفسها بالموارد اللازمة لمعالجة الحالة على أرض الواقع، مع تعزيز قدراتها التشغيلية، التي هي اليوم محدودة إلى حد كبير بالحظر الذي أشرت إليه بصفة منتظمة أنا والرئيس لورنسو.

”وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام المنطقة دون الإقليمية الراسخ بمواصلة العملية السياسية وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي هي أحد الضامنين للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تدعو المجتمع الدولي إلى دعم الرئيس فوستين أرشانغ تواديرا بتصميم أكبر في الكفاح، خاصة فيما يتعلق بالتزامه بإجراء حوار جمهوري شامل للجميع، وهو ما يمثل خطوة حاسمة نحو المصالحة الوطنية“.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تفوق أكثر السيناريوهات تشاؤما التي تخيلناها قبل بضعة أشهر.

سأشدد على ثلاث مسائل حاسمة – الطابع الملح للحالة، والعدالة، والمصالحة.

أولا، فيما يتعلق بضرورة العمل على إنهاء العنف، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مزرية – الإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتصاب الجماعي، والتعذيب، والاحتلال العسكري للمدارس. يستهدف العنف المجتمعات المحلية المسلمة على وجه الخصوص، كما يتضح من اغتيال زعيم تقليدي قبل بضعة أيام. نحن لا نتحدث عن شائعات، بل عن حقائق موثقة توثيقا جيدا.

الناس يعيشون في خوف وفي ظروف لا إنسانية. تدين فرنسا انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك قانون الصمت الذي تم فرضه على الضحايا. لقد أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أخطر البلدان في العالم بالنسبة للعاملين في المجالين الإنساني والطبي، مع وقوع أكثر من ٢٢٠ حادثا منذ بداية العام. وهناك ما يقرب من ٦٠٠ ألف شخص معرضون لخطر المجاعة، بسبب انعدام الأمن والقيود المتزايدة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية.

فلنكن واضحين. لم تعد الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل التهديد الوحيد لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. يشير تقريرا فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/87) والأمين العام (S/2021/571) إلى مسؤولية جهة فاعلة غامضة جديدة تعمل جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. سيحاول البعض إنكار وجود مجموعة فاغنر، ولكن من هم هؤلاء الرجال المشاركون في القتال، وبأي صفة هم موجودون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الذي يحاسبهم على أفعالهم؟

من المهم أن تزودنا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن بمزيد من التفاصيل عما يحدث بالفعل على أرض الواقع. ومن الضروري أيضا أن تتوقف حملات التشهير ضد البعثة وغيرها من ممثلي المجتمع الدولي.

يجب أن تكون أولويتنا حماية المدنيين. فهذا هو المبدأ الذي يقوم عليه تعزيز البعثة، الذي قرره المجلس وسيبدأ هذا الصيف. إن فرنسا تدعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق. وتدين فرنسا الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة وتدعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التصديق دون تأخير على اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام المضادة للأفراد. وتدعو فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الثنائية الموجودة على الأرض إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بالاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات.

وأخيرا، تدعو فرنسا الدول الأعضاء ذات النفوذ إلى بذل كل ما في وسعها لتحقيق خفض التصعيد. كما تشعر فرنسا بالقلق إزاء الهجوم على موقع تشادي على الحدود مع جمهورية أفزيقيا الوسطى والذي أسفر عن مصرع عدة أشخاص الشهر الماضي. ونشيد بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على استعدادهما لتسليط الضوء على ذلك الحادث.

وبالنظر إلى الحالة ومخاطر زعزعة الاستقرار في المنطقة، من الواضح أن انتشار الأسلحة جزء من المشكلة وأن الرفع الكامل للجزاءات لا يمكن أن يكون هو الحل. وكما ذكرنا هنا في المجلس، من الواضح أن التغييرات في نظام الجزاءات يجب أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار التقدم المحرز على الجبهة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهود الإقليمية والإنجازات التي تحققت في تحقيق أهداف تحديد الأسلحة التي وضعها المجلس.

ويجب أن تكون أولويتنا الثانية هي العدالة. ويجب ألا يمر العنف من دون عقاب. وأرحب بالتزام الرئيس تواديرا بمحاكمة المسؤولين عن العنف وأولئك الذين يوجهون تهديدات إلى الأمم المتحدة. وأرحب كذلك بقراره إنشاء لجنة تحقيق في الانتهاكات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدعو فرنسا اللجنة إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومتابعة استنتاجاتها بملاحقات قضائية فعالة. وستؤدي المحكمة الجنائية الخاصة دورا هاما. فهي تحظى بدعم دولي قوي، بما في ذلك من فرنسا. ويمكن مقاضاة بعض الانتهاكات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، ما من سبيل عدا المصالحة يمكن أن يحقق السلام. هذه هي الرسالة التي نقلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي خلال الزيارة الأخيرة التي قاموا بها إلى بانغي. وقد لاحظنا الجهود التي بذلها رئيس الوزراء دوندرا للاجتماع بالمعارضة السياسية بمجرد تعيينه. إنها خطوة أولى مشجعة. ونأمل أن يعقب ذلك تعيين حكومة شاملة للجميع وتعاون متناغم مع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الدوليين.

وأرحب برئيس جمهورية أنغولا في جلسة اليوم وأشيد بالتزامه الشخصي. كما أشيد بمشاركة ممثلي المنطقة. إن فرنسا تؤيد الوساطة الإقليمية تأييدا كاملا. وتدعو خارطة الطريق التي وضعتها أنغولا ورواندا إلى الحوار مع الجماعات السياسية كافة واستئناف عملية السلام مع الجماعات المسلحة.

وأخيرا، تشجع فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على الالتزام الكامل بهذا المسار – وهو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة والسلام والاستقرار في المنطقة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي برئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالنيابة ورئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، في جلسة اليوم.

أشكر الممثل الخاص مانكيور ندياي؛ والمديرة العامة للاتحاد الأوروبي المعنية بأفريقيا ريتا لارنجينا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، بانكولي أديو، على إحاطاتهم.

وكذلك أرحب بمشاركة ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية. أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، شجع فييت نام التزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بتنشيط عملية السلام وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على الدور المركزي للاتفاق السياسي – وهو أكثر الطرق جدوى نحو الاستقرار في البلد.

غير أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار هشاشة الحالة الأمنية، التي تؤثر تأثيرا شديدا على المدنيين. ويدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، مع مراعاة تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السلام والتنمية. وينبغي إعادة بناء الثقة والاطمئنان من أجل تمهيد الطريق لإجراء

حوار سياسي واسع وشامل. وكذلك تكتسي المشاركة المتساوية للنساء والشباب في هذه العملية أهمية في نفس الوقت.

ثانيا، نتيجة للعنف والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية وأثر جائحة مرض فيروس كورونا، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق. ومن المحزن أن نرى الإحصاءات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/571) – فأكثر من نصف السكان بحاجة إلى المساعدة، وثلثهم مشرد، و ٢,٣ مليون يواجهون انعدام الأمن الغذائي؛ وأكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ يواجهون حالة طوارئ (المرحلة ٤) وهلم جرا.

كما يزعجنا استمرار الحوادث الأمنية التي تؤثر على العمل الإنساني في الميدان. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى تقديم المزيد من المساعدة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نكرر التأكيد على أن من واجبنا الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية المستدام والآمن ومن دون عوائق.

ثالثا، نقدر تماما دور التعاون الإقليمي في منع نشوب النزاعات وحلها. فالمنظمات الإقليمية في وضع جيد يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للنزاعات، ويمكنها أن تقدم مساعدة كبيرة في ذلك الصدد.

ونحيط علما بجهود المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمساعدة في تسوية حالة انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكذلك نؤيد جهود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لضمان تسوية سلمية للحادث الحدودي، بما في ذلك الاتفاق على إنشاء لجنة دولية تضم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة لكشف ملابسات الحادث.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات فإننا نعتقد أن هذه التدابير، كما ذكر ممثلو بلدان المنطقة اليوم، تستخدم كأداة مؤقتة لتعزيز الظروف المؤدية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي رفعها عندما تسمح الظروف بذلك. ويلزم إجراء استعراضات منتظمة لضمان فعاليتها وتأثيرها على أهداف السلام والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن التغلب على الأزمة الحالية بدون دعم المجتمع الدولي. ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا جهود الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين والثنائيين الآخرين لإعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بالدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا القلق، في الوقت نفسه، إزاء التقارير المتعلقة بالحوادث التي أثرت على عمليات البعثة في الأشهر الأخيرة، فضلا عن الخطابات والإجراءات الأخرى المناهضة للبعثة.

وينبغي تهيئة أفضل الظروف لمساعدة البعثة على الاضطلاع بالولاية التي عهد بها إليها المجلس. ويجب أن تكون سلامة وأمن حفظة السلام أولوية لجميع المعنيين. ونود أن نؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق مركز القوات. ومن الأهمية بمكان أن تنسق جميع الجهود تنسيقا جيدا للمساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، كينيا والنيجر وتونس، بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نرحب بمشاركة فخامة السيد جواو غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا والرئيس بالنيابة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونشكره على مشاركته وبيانه الثاقب.

وننضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد مانكيور ندياي، على إحاطته الشاملة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشكر أيضا ممثلة الاتحاد الأوروبي، السيدة ريتا لارنجينا، وممثل الاتحاد الأفريقي، السيد بانكولي أديو، على إحاطتيهما الثاقبتين.

ونشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في مساعدة سلطات وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيهما إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2021/571) ونثني عليه.

سيركز بيان مجموعة ٣+١ على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتطورات الأخيرة في البلد والمنطقة.

على الصعيد السياسي كانت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ بمثابة اختبار لفائدة الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩ والتقدم المحرز في تنفيذه. لقد أتاحت هذه الانتخابات التي نظمت بدعم من الشركاء الدوليين، الحفاظ على النظام الدستوري والاستقرار المؤسسي على الرغم من التحديات والتهديدات. وتكتمل عملية الانتخابات بإجراء انتخابات محلية ذات مصداقية وشاملة للجميع من المقرر إجراؤها مبدئيا في الربع الأول من عام ٢٠٢٢.

ونقدر جهود البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تقديم الدعم الانتخابي المتكامل للتحضير لتلك الانتخابات المحلية. ونشيد أيضا بجهود سلطات أفريقيا الوسطى ومساهمة جميع أصحاب المصلحة في تلك العملية. ونتطلع إلى إجراء الانتخابات في بيئة أكثر سلاما وأمنا.

ونلاحظ بارتياح أيضا عقد مشاورات وطنية مؤخرا تمهيدا لما يعرف بالحوار الجمهوري ورابطة الشركاء في تلك العملية. ونشجع على الحوار السياسي، بما في ذلك الحوار مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب لتهيئة ظروف أفضل لإرساء الديمقراطية والمصالحة في مجتمع أفريقيا الوسطى.

ونلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي، ونؤكد من جديد اقتناعنا بأنه لا يزال الإطار السياسي الوحيد الصالح لتحقيق السلام والاستقرار. وبينما نشيد بالجهود المتواصلة لتنشيط الاتفاق السياسي على الرغم من المواجهة المسلحة المستمرة مع تحالف الوطنيين من أجل التغيير، نلاحظ بقلق عدم تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية للاتفاق السياسي. وتزيد من تعقيد هذه الحالة الانتهاكات العديدة للاتفاق السياسي التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الموقّعة. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بأحكام الاتفاق السياسي والعمل بفعالية على تنفيذها كاملة.

ونلاحظ الزيارة المشتركة التي قام بها في وقت سابق من هذا الشهر ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى بانغي، فضلا عن الاجتماعات التي عقدوها مع جميع الأطراف لتشجيع الحوار السياسي الشامل والموثوق به لتنشيط عملية السلام.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديدات والهجمات ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلاً عن الادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يُزعم أن أطراف النزاع وحلفاءهم ارتكبوها. ونشجب بشدة حملات التضليل وخطاب الكراهية والهجمات الموجهة ضد البعثة وقيادتها، فضلاً عن الشركاء الدوليين الآخرين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، تنوّه مجموعة ٣+١ بالبيان العلني الذي أدلى به الرئيس تواديرا ودعا فيه إلى إنهاء تلك الأعمال ومحاكمة المحرضين.

وتأسف مجموعة ٣+١ للحادث العابر للحدود الذي وقع في ٣٠ أيار/مايو، والذي أدى إلى توترات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتشجعنا الطريقة السريعة التي تحرك بها الطرفان لمعالجته عن طريق الحوار. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن وزيري خارجية البلدين بوصفه خطوة مشجعة أولى نحو حل تلك المسألة من خلال القنوات الدبلوماسية.

وعلى الصعيد الأمني، لا تزال مجموعة ٣+١ تشعر ببالغ القلق إزاء الأنشطة المستمرة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل

التغيير، والتي أسفرت عن مزيد من الخسائر البشرية والتشريد. ونعرب عن قلقنا إزاء التقارير غير المسبوقة عن انتهاكات اتفاق مركز القوات والعوائق التي تستهدف البعثة. وتعوق هذه الأعمال قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها بفعالية، بالإضافة إلى تعريض موظفيها للخطر. ونرحب بالتزام الرئيس تواديرا بإنهاء تلك الأعمال وكفالة محاكمة مرتكبيها. كما ندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاءها إلى التقيد بذلك الاتفاق.

ونشيد بالسلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء استعراض لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني ونتطلع إلى تنفيذ التوصيات الناتجة عن ذلك.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نشيد بجهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في دفع تلك المهمة الهامة إلى الأمام، بدعم من البعثة المتكاملة، إلى جانب تحسين قطاع العدالة والقانون، على الرغم من الأثر السلبي للحالة الأمنية المتقلبة على أدائها خلال المرحلة الانتخابية.

وننوه بتقرير التقييم الذي قدمه الأمين العام مؤخراً عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن بشأن المعايير الرئيسية المتعلقة بحظر الأسلحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين. وبينما نشيد بجهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف المضي قدماً في التنفيذ الكامل لتلك المعايير، ترى مجموعة ٣+١ أن التنفيذ الكامل والفعال لتلك المعايير سيمهد الطريق لرفع الحظر المفروض على الأسلحة. ونذكر، في هذا الصدد، بالقرار ٢٥٦٦ (٢٠٢١) الذي أكد فيه المجلس من جديد استعداده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال أمور منها تعليق تلك التدابير أو رفعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز بشأن تلك المعايير الرئيسية.

وندعو السلطات الوطنية إلى تعزيز جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الخاصة، فضلاً عن تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

وقد أدت الحالة الأمنية المتقلبة أصلاً إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن نزوح السكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية والأثر الاجتماعي – الاقتصادي لمرض فيروس كورونا وانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الفيضانات ليست سوى بعض الجوانب المثيرة للقلق للحالة الإنسانية المتردية. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من نصف السكان – ٢,٨ مليون نسمة – يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، مع وجود ١,٩ مليون نسمة في حاجة ماسة، في حين أن نصف أطفال البلد غير ملتحقين بالمدارس.

وفي هذا الصدد، ندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات الفاعلة المسلحة في البلد إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. ونناشد المانحين والشركاء الدوليين والإقليميين مواصلة تقديم الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية للبلد.

وننضم إلى الأمين العام في الإعراب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاعتداءات الموجهة، ووصم الأقليات العرقية والدينية، واستخدام جميع الجناة للقوة المفرطة، سواء كانوا من الجماعات المسلحة أو قوات الدفاع والأمن الوطنية أو أفراد الأمن المنتشرين على الصعيد الثنائي أو غيرهم من أفراد الأمن. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على كفالة إنفاذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومحاسبة جميع المنتهكين.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والمتاجرة بها واستغلالها وتهريبها، وفرض الضرائب غير القانونية، التي تستمر في تمويل الجماعات المسلحة وإمدادها، مما يزيد من تهديد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبينما نؤكد من جديد تضامننا المستمر مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمنا الكامل له في جهوده المشروعة لتحقيق الاستقرار والتنمية، فإننا نؤكد مجدداً إيماننا الراسخ بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعادة إطلاق عملية السلام. فلا بديل عن ذلك.

وفي الختام، تثني مجموعة ٣+١ على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصفتهما ضامنين لاتفاق السلام، وعلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين في سعيهم إلى إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البعثة في ذلك الصدد. ونشجعها على تعزيز مساعيها الحميدة لاحتواء التوترات وتشجيع جميع الجهات المعنية على الدخول في حوار بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة بأسرها.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج البعثة الميدانية التي سيضطلع بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى بانغي بحلول نهاية هذا الشهر.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الذين أعتقد أن تقاريرهم اليوم قد رسمت صورة واضحة عن التحديات الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضاً أن أشكر، باسم وفد بلدي، الرئيس لورنسو على مشاركته في هذه الجلسة اليوم وتشاطره آراءه وما لديه من معلومات مستجدة بشأن الحالة. وأشكر بصفة خاصة الممثل الخاص للأمين العام ندياي على المساهمات الهامة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى كل يوم لإنقاذ الأرواح.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ تقدير الولايات المتحدة لجميع البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة وبالموظفين المدنيين، الذين يتسم وجودهم في الميدان في جمهورية أفريقيا الوسطى بأهمية حاسمة. وتدين الولايات المتحدة كل الهجمات على حفظة السلام بأشد العبارات، ونؤكد مرة أخرى أن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

وكما سمعنا اليوم، هناك عدد متزايد من التقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي يبدو أنها تستهدف أفراد الطائفة المسلمة. إن الولايات المتحدة قلقة للغاية إزاء هذه التقارير. كما تزعجنا أيضاً التقارير المستمرة عن ارتكاب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والمدربين الروس لانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ويشير الأمين العام في تقريره (S/2021/571) إلى زيادة بنسبة ٢٨ في المائة في حوادث انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاته وانتهاكات القانون الدولي الإنساني على مدى الأشهر الأربعة الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير الأمين العام يمثل زيادة حادة بشكل مثير للجزع في الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون الوطنيون والثنائيون.

أعتقد أننا نحتاج إلى أن نكون واضحين بشأن هؤلاء الأفراد الثنائيين. والأفراد الذين يرتكبون ما يشير إليه الكثيرون الآن على أنه فظائع ليسوا أطرافا فاعلة مستقلة. إنهم يعملون كامتداد مباشر لوزارة الدفاع الروسية.

وما زلنا نشعر بانزعاج عميق لأن عضوا في مجلس الأمن تخاذل عن اتخاذ أي إجراء لمنع المرتزقة التابعين له من عرقلة حرية تنقل البعثة على أساس يومي. وندين – كما أدان متكلمون آخرون – الحادث المروع الذي هددت فيه تلك الأطراف الروسية الثنائية نائب الممثل الخاص للأمين العام ووفدا للأمم المتحدة كان في مهمة إنسانية إلى بانغي في ٢٨ أيار/مايو. وتتعارض هذه الأعمال التي تهدد الحياة مع قدرات البعثة على القيام بعملياتها اليومية. فهي تعرض حفظة السلام والمدنيين للخطر وتمنع الجهات الفاعلة الإنسانية من إيصال المساعدات. وتقوض هذه الأنواع من الانتهاكات الاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وتهدد بعرقلة السلام الهش الذي يعمل سكان أفريقيا الوسطى على تحقيقه منذ عام ٢٠١٣.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحفظة السلام الذين أرسلناهم وعرضناهم للأذى. وتذكر الولايات المتحدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأنها مسؤولة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى والالتزام باتفاق مركز قوات حفظ السلام. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضمان احترام جميع الجهات الأمنية الفاعلة العاملة على أراضيها لاتفاق مركز القوات وسلطة البعثة.

ونؤكد مجددا على ضرورة احترام جميع الجهات الفاعلة الأمنية في البلد لحقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن يركز الجميع على إصلاح قطاع الأمن إصلاحا يتسم بالمصداقية، بالتنسيق الكامل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الأمنيين الآخرين، بدلا من تقويض جهود الإصلاح تلك وتأجيج النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب أن يتخذ المجلس موقفا موحدا ضد الانتهاكات والأعمال التي تزعزع استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وتعرض أرواح المدنيين للخطر. لقد حققت البعثة مكاسب ملموسة في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في طريقها إلى السلام والاستقرار. ولا يمكننا أن ندع أعمال المرتزقة غير المسؤولة والمنفلتة تعرض ذلك التقدم للخطر. وستواصل الولايات المتحدة دعم المساءلة عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكاتها. إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق العدالة.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نهنئ رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى المعين حديثا، السيد هنري – ماري دوندرا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة تعزيز شراكتها الثنائية مع جمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل أن تجلب الحكومة الجديدة طاقة متجددة للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٩.

ومن الضروري إنهاء العنف المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة سلمية، مع التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والحوار السياسي الشامل. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على أنه من الأهمية بمكان أن نولي أهمية لاحتياجات النساء والفتيات وأن نراعيها. إن كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع المجالات على جميع مستويات القيادة السياسية طوال عملية السلام يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأجل الطويل.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب الحار برئيس أنغولا، فخامة السيد لورنسو، في جلسة اليوم. إننا نقدر كثيرا الأفكار والرؤى التي شاطرنا إياها. ونقدر دور أنغولا في هذه المسألة بالذات. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي، والمديرة الإدارية لدائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي المعنية بأفريقيا ريتا لارنجينا، ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكول أديوي على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بممثلي الكونغو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن التطورات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بعثت الأمل في تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجرت الانتخابات التشريعية وفقا للجداول الزمنية الدستورية على الرغم من الحالة الأمنية الهشة والمقاطعة من قبل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير التابع للمعارضة. ونشيد بالدور الذي اضطلعت بها السلطة الانتخابية الوطنية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري، في إجراء تلك الانتخابات. ونأمل أن تجري السلطات الانتخابات المحلية كما هو مقرر في عام ٢٠٢٢. كما نحيط علما بعقد البرلمان الجديد جلساته وتعيين رئيس الوزراء الجديد. ونتمنى لرئيس الوزراء التوفيق في تشكيل حكومة شاملة للجميع والتركيز على دفع الإصلاحات المؤسسية قدما.

ويعتبر إجراء مشاورات وطنية والإعلان عن إجراء حوار جمهوري تطورات إيجابية بالرغم من رفض ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الانضمام إلى العملية. ومن المهم أن تتواصل السلطات مع أعضاء المعارضة المنتخبين والأحزاب المعارضة، وأن تضع جانبا اعتباراتها

السياسية من أجل تحقيق السلام. ويجب على أصحاب المصلحة، ولا سيما ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، أن يستجيبوا لذلك النداء وأن يشاركوا في الحوار. إن التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو السبيل الوحيد للمضي قدما لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء التوترات السياسية وتحقيق الاستقرار في البلد. وشدد الرئيس تواديرا في خطابه بمناسبة تنصيبه رئيسا على تنفيذ الاتفاق السياسي والحكم الرشيد والمصالحة. ونتطلع إلى إجراءات المتابعة في الميدان.

ولا يزال استمرار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى مدعاة للقلق. ولا تزال الجماعات المسلحة تتحدى سلطة الحكومة ولا تلتزم باتفاق السلام الذي وقعته. وندين العنف والهجمات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما التي ترتكب ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومن المؤسف أننا نشهد زيادة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وهذه الحالة المستمرة من الاضطرابات سبب رئيسي لتدهور الحالة الإنسانية. ويحتاج تزايد نزوح السكان وندرة الغذاء وسوء التغذية، الذي تفاقم بفعل آثار جائحة مرض الفيروس التاجي، إلى اهتمام عاجل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدة الممكنة لمعالجة الحالة الإنسانية.

إن نشر السلطات المحلية في محافظات جمهورية أفريقيا الوسطى خطوة صائبة في تنفيذ اتفاق السلام. ونرحب أيضا بالتحسن في نشر الموظفين القضائيين، وعقد جلسات تأديبية، وفتح التحقيقات، بما في ذلك في الهجمات التي شنت على حفظة السلام التابعين للبعثة. وينبغي للبعثة أن تقدم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لولايتها، من أجل بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. كما ندعو جميع الشركاء، بما في ذلك البلدان التي تساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ثنائي، إلى مواصلة التنسيق الوثيق مع البعثة بشأن إصلاح قطاعي العدالة والأمن. ويجب أن نعزز المكاسب المبكرة وأن نضمن وضع النظم المطلوبة.

وقد حدثت زيادة كبيرة في انتهاكات اتفاق مركز القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما عرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر. وهذا أمر يدعو للقلق الشديد. نحن بحاجة إلى حماية أولئك الذين يحموننا. ونحيط علما بالضمانات الشخصية التي قدمها الرئيس تواديرا للبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في وقت سابق من هذا الشهر، ونأمل ألا تكون هناك عوائق أمام عمليات البعثة. ويجب أن تعمل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة وغيرها من القوات المعنية بالترتيبات الثنائية بطريقة منسقة. ونرحب أيضا بقيام جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بتشكيل لجنة دولية مستقلة للنظر في حادثة ٣٠ أيار/مايو الحدودية. ومن المهم ألا يستغل الإرهابيون والجماعات الإرهابية العنف وعدم الاستقرار ويقوموا بالانتشار في المنطقة.

وما فتئت الهند تساعد جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال شراكتها الإنمائية، بما في ذلك خطوط الائتمان لعدة مشاريع، وكذلك من خلال برامج بناء القدرات. كما دعمت الهند بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المساهمة بأكثر من ١,٥ مليون دولار خلال العام الماضي.

وختاما، أود أن أقول إن أمام جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة تاريخية للمضي قدما نحو تحقيق السلام المستدام. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يجنبوا خلافاتهم السياسية وأن يعملوا معا لضمان ذلك. ويمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن يضطلع بدور إيجابي. ومن الواضح أن العبء يقع على عاتق أصحاب المصلحة السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ندياي على قيادته في هذه الأوقات العصيبة، ومن خلاله للعسكريين وأفراد السلام وغيرهم من الأفراد تحت قيادته على خدمتهم. وأشكر الرئيس لورنسو أيضا على إسهامه في مناقشاتنا هذا الصباح وعلى مشاطرته منظور المنطقة من خلال وفده. كما أننا ممتنون لمقدمي الإحاطات الآخرين.

ويتضح من الإحاطات التي استمعنا إليها هذا الصباح ومن التقارير أن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه اليوم سلسلة من التحديات المعقدة – بيئة أمنية وسياسية تتسم بالهشاشة؛ وجماعات مسلحة تثير عدم الاستقرار من أجل ملء جيوبها؛ واحتياجات إنسانية هائلة لم تلب بعد، والآن عامل جديد من عوامل عدم الاستقرار: الشركات العسكرية الروسية الخاصة التي تعمل بالتنسيق مع القوات المسلحة الوطنية لعرقلة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وانتهاك حقوق المدنيين ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي مواجهة كل ذلك، فإن المملكة المتحدة تثني على استمرار شعب جمهورية أفريقيا الوسطى والنساء والرجال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الصمود والتحلي بالشجاعة، وهم لا يزالون يعرضون حياتهم للخطر من أجل حماية المدنيين. وأود أن أؤكد، على غرار آخرين هذا الصباح، قلقنا البالغ إزاء الزيادة الكبيرة في انتهاكات اتفاق مركز القوات الموجهة ضد البعثة. فتلك الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا.

كما أن المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء سماع المزيد من التقارير عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي. ونعلم أن هذه الانتهاكات لا ترتكبها الجماعات المسلحة فحسب – وهو أمر نتوقعه للأسف – بل أيضا أفراد القوات المسلحة الوطنية ومن يرافقهم من الأفراد العسكريين التابعين للقوات الروسية الخاصة.

وأعلم الآن أن زميلي الروسي سينكر ذلك في بيانه. لكن الأدلة متزايدة ودامغة، وآمل أن يفكروا في الدور الذي يريدون القيام به في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي مسؤولياتهم كعضو دائم في هذا المجلس. وأشارك فرنسا والآخرين في دعوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى توضيح وضع الأفراد العسكريين الروس الخاصين وتقديم تقارير أكثر تفصيلا عن مسائل الانتهاكات ومن يرتكبها.

ويشجعنا التزام الرئيس تواديرا بالتصدي للإفلات من العقاب. ولكننا نحث الحكومة الآن على اتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في جميع الادعاءات واتخاذ إجراءات وقائية. إن العدالة والمساءلة هما عنصران أساسيان لأي مسار قابل للاستمرار نحو تحقيق الاستقرار والتنمية.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا إزاء الادعاءات الأخرى المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب بعض موظفي البعثة ونحث جميع البلدان المساهمة على الإسراع في معالجة هذه الادعاءات، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء زيادة التدهور في الحالة الإنسانية على مدى الأشهر الستة الماضية. وكما سمعنا فإن هناك حاليا ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة. وندعو جميع الجهات الفاعلة على وجه السرعة إلى احترام مبادئ إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك حماية العاملين في المجال الإنساني، تمشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وبما أن نائبة الممثل الخاص للأمين العام براون موجودة هنا، أود أن أشكرها بشكل مباشر على جهودها الشخصية والمخاطر التي تتعرض لها في هذا الصدد.

ويتحتم الآن على جميع الأطراف السياسية الفاعلة، بما فيها الحكومة والجماعات المسلحة والمعارضة، أن تمضي قدما في حوار وطني بناء وشامل للجميع. وهذا أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والتنمية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد سمعنا اليوم من مقدمي الإحاطات وغيرهم ما يجب القيام به لإحراز التقدم. ولذلك نواصل دعم مشاركة الجهات الضامنة لاتفاق السلام والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في تعزيز تلك الجهود، ونرحب بالزيارة المشتركة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولكننا نتطلع قبل كل شيء إلى أن ترقى سلطات وسط أفريقيا إلى مستوى مسؤولياتها لإيجاد مخرج مستدام من الأزمة الحالية والمضي قدما بتسوية شاملة. فهذا هو الطريق الوحيد إلى السلام الدائم.

وختاما، وحيث أثار آخرون، بمن فيهم الرئيس لورينسو، مسألة حظر الأسلحة، اسمحوا لي أن أعرب بإيجاز عن رأينا، الذي ينسجم

مع آراء الآخرين. ففي ضوء الحالة المتقلبة، نعتقد أن من المهم الإبقاء على حظر الأسلحة كما هو، ريثما يتم إحراز مزيد من التقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية التي حددها مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٩، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأسلحة. ونتفق على أنه قد يحين الوقت لكفالة القدرات الدفاعية لجمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن ذلك الوقت ليس الآن.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أرحب بفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا، وبممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل جمهورية الكونغو، وممثل تشاد في جلسة اليوم. وأشكر السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد بانكول أديو، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، والسيدة ريتا لارانجينا، مديرة شؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم.

منذ نهاية العام الماضي، تغلبت حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعوبات، وأنجزت العمليات الانتخابية وشكلت مؤسسات جديدة قوية. واستأنفت الحكومة بسط سلطات الدولة على مناطق واسعة من أراضيها. وتستحق تلك التطورات الإقرار بها على نحو كامل. إن تحقيق السلام الدائم والتنمية يمثل تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى والتوقع المشترك لدول المنطقة والمجتمع الدولي.

وتشيد الصين بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمشاوراتها السياسية النشطة، وتتطلع إلى نجاح الحوار الجمهوري، وتشجع الأطراف على مواصلة تنفيذ اتفاق السلام، وحل خلافاتهم من خلال الحوار. وينبغي للمجتمع الدولي، استنادا إلى احترام قيادة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أن يقدم مساعدة محددة وبناءة.

وقد أولت المنظمات الإقليمية، مثل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، اهتماما كبيرا بالمسائل في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أنها دفعت بالعملية السياسية قدما. وعقد الرئيسان لورينسو وساسو نغيسو اجتماعات إقليمية متعددة، وقاما بإنشاء فريق عمل بشأن هذه المسألة، وبذلا جهودا قوية للوساطة والمساعي الحميدة. وقد أثبت حضور الرئيس لورنسو في جلسة اليوم في نيويورك مرة أخرى تصميم الدول المعنية القوي على الدفع باتجاه إيجاد تسوية لهذه المسألة.

وتؤيد الصين إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وتدعم جهود المنظمة دون الإقليمية في ضوء الواقع والاحتياجات الفعلية لجمهورية أفريقيا الوسطى للدفع نحو التوصل إلى تسويات سياسية لمسائلها وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار الإقليميين.

وستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص للأمين العام والبعثة. وتؤكد الصين أنه يجب التمسك باتفاق مركز القوات لتحسين سلامة حفظة السلام. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز التواصل والتنسيق من أجل زيادة الثقة والتفاهم المتبادلين، والحفاظ على السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل مشترك. وفي ضوء التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للبعثة ترشيد مواردها وقواتها. وفي نهاية المطاف، ينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تعتمد على نفسها لإحلال السلام والاستقرار الدائمين.

وتأمل الصين في أن تتمكن الأطراف المعنية من معالجة النزاعات الحدودية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز تطوير وإدارة قواتها الأمنية ومساعدتها على تحسين قدرتها في الحفاظ على الاستقرار. وقد بذلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهودا كبيرة للوفاء بالمعايير اللازمة لرفع الحظر المفروض على الأسلحة وأحرزت تقدما. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لنداءات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة وأن يرفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن.

ويتطلب السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة ودعما دوليين. وتواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات كثيرة في الحفاظ على الاستقرار، ومكافحة الجائحة، وكفالة سبل عيش الناس. والحكومة تواجه صعوبات مالية وهناك ٢,٨ مليون شخص بحاجة

إلى مساعدات إنسانية. وينبغي للبلدان، ولا سيما الدول الكبرى، أن تستفيد من مزاياها، وأن تعزز المساعدة والتعاون، وأن تساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على تحويل إمكاناتها في مجال موارد الطاقة إلى مزايا إنمائية، والقضاء على الفقر، وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع.

وينبغي للأطراف أن تحترم سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى احتراما كاملا، وأن تحترم آراءها، وأن تعزز الاتصالات والتنسيق من أجل بناء زخم إيجابي والنهوض برفاهية شعبها على نحو فعال. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لمواصلة إسهامنا في تعزيز السلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد أحطنا علما علماً بالبيانات التي أدلى بها المتكلمون في جلسة اليوم.

نرحب بمشاركة رئيس أنغولا، السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، وكذلك ممثل جمهورية الكونغو، الذي تلا بيانا من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، رئيس جمهورية الكونغو، السيد دينيس ساسو نغويسو.

إننا نرصد عن كثب تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد تمكنت القوات الحكومية من صد قوات المتمردين مع الحد من قدرتها على شن هجمات عسكرية. وقد استقرت الحالة عموما. في الوقت نفسه، فإن تحالفا من الجماعات المسلحة غير الشرعية – ما يسمى بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير – لم يتخل عن خططه للاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه من المهم الإسهام بكل الطرق الممكنة في تعزيز السلطات المنتخبة بصورة مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن أحكام الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقّع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ يظل الأساس الوحيد الممكن لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. وبناء على ذلك، نرحب بمبادرة الرئيس تواديرا لإطلاق حوار جمهوري. إن رفض المشاركة في المشاورات الأولية من قبل المعارضين السياسيين للقيادة في أفريقيا الوسطى ليس أمراً بناءً، لأنهم يفوتون فرصة للتعبير عن مطالبهم وتلبيتها، إن لم يكن جميعها فعلى الأقل جزء منها.

إننا نرحب بمساهمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تسوية النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بنتائج مؤتمر القمة المصغر الثاني للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في لواندا في ٢٠ نيسان/أبريل، والذي ناقش إعادة إطلاق اتفاقات الخرطوم. في الوقت نفسه، نعتقد أن أي مبادرات وساطة ترعاها المنظمات دون الإقليمية ينبغي ألا تتم إلا بموافقة ومشاركة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون عنصرا هاما في ضمان الأمن في البلد، مع مراعاة المهام الموكلة إلى حفظة السلام مثل مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة، وحماية السكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، والمساهمة في إصلاح قطاع الأمن. كما نعتقد اعتقادا راسخا أنه عند اختيار وحدات إضافية للعمل في بعثة الأمم المتحدة يجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تنسق بشكل وثيق مع بانغي وأن تراعي آراء أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم، بما في ذلك فيما يتعلق بالتشكيل الوطني لوحدات الشرطة والوحدات العسكرية المنتشرة. هذا هو السبيل الوحيد لتعزيز أداء البعثة وتحسين نوعية التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات وسط أفريقيا.

ومن المهم في الوقت نفسه أن ندرك أن البعثة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تكون بديلا عن جهود السلطات الوطنية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مصير بلدها وحماية سكانها. ومن المهم في هذا الصدد مواصلة بناء قدرات قوات أفريقيا الوسطى. بيد أن حظر الأسلحة يعوق هذه المهمة. ومرة أخرى، نسترعي انتباه زملائنا في مجلس الأمن إلى ضرورة الاستماع إلى نداءات جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها والشركاء في المنطقة لرفع القيود المفروضة على بانغي.

وعلى العموم، نحن نؤيد توثيق التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وبانغي والشركاء الثنائيين في الميدان. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ

الكامل لولاية بعثة حفظ السلام لا يمكن تحقيقه إلا بالحفاظ على الثقة المتبادلة مع سلطات البلد المضيف.

بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعلم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى – لجنة الجزاءات المتخصصة – يوجد مدربون روس ويعملون في البلد. إنهم يعملون بنجاح على تعزيز الخبرة المهنية لقوات الأمن في أفريقيا الوسطى دون المشاركة في العمليات القتالية ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة. ومع ذلك، شهدنا في الأيام الأخيرة محاولات مستمرة لتشويه سمعة مدربينا على أساس تقارير مشكوك فيها للغاية، والتي تبدو وكأنها عملا سياسيا معاديا لروسيا. إذا أجرى المرء بحثا على موقع غوغل عن جمهورية أفريقيا الوسطى على شبكة الإنترنت ستظهر له مئات الإشارات إلى تقارير وسائل إعلام أمريكية وفرنسية عما يسمى بالمرتزقة الروس. وفي الوقت نفسه، لا توجد أدلة على هذه الادعاءات. المصادر مجهولة، على افتراض أن ذلك لضمان سلامة وأمن هؤلاء الشهود. علاوة على ذلك، لا تتوافق الصور المعروضة على الإطلاق مع نص المقالات. ألا يمكن اعتبار هذا حملة إعلامية؟ أود أن أسأل سفير فرنسا هذا السؤال: ألم تكن فرنسا هدفا لحملة إعلامية مماثلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؟

مرة أخرى، اسمحوا لي أن أكرر: إن أي حالات محتملة لانتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يجب أن تحقق فيها السلطات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أكدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قبل أيام قليلة نتيجة التحقيق في مقتل رئيس بلدية وسلطان مدينة كوي مؤخرا، وقام عدد من الزملاء ووسائل الإعلام الغربيين باتهام المدربين الروس في وفاته. ولم يثبت تورط المدربين الروس في وفاة الضحية، في حين أكد التحقيق أن الجناة الرئيسيين كانوا مقاتلين من حركة العودة والاستصلاح وإعادة التأهيل.

وفيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الواردة من الولايات المتحدة، فإنها لم تكن من قبيل الصدفة. فيبدو أن زملاءنا يرون المدربين الروس – أو بالأحرى ما يسمى بالمرتزقة الروس – في كل مكان. الانطباع الذي يعطيه هذا هو أن الناس في واشنطن يعيشون في واقع افتراضي. كل ما تفعله الولايات المتحدة هو جيد، في حين أن كل ما يفعله الآخرون، وخاصة روسيا، هو شر.

في الوقت نفسه، فإن آراء الدول الأفريقية التي تُعرض علينا قضاياها لا تهم أي أحد على الإطلاق. في سياق كل بيان من بياناتنا في المجلس، سواء كانت بشأن العراق أو أفغانستان، نسترعي الانتباه باستمرار إلى حالتين من حالات انتهاكات القانون الإنساني أو حقوق الإنسان التي ارتكبتها الولايات المتحدة، وهما المحتجزون في غوانتانامو والاستجواب اللاإنساني، وكلاهما موثق توثيقا جيدا. ومع ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة، التي توجه إلينا الاتهامات في كل منعطف، تحاول دائما تحويل انتباه المجتمع الدولي من التركيز على الأنشطة المدمرة للجماعات المسلحة غير المشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي على وجه التحديد الأنشطة التي تقع في صميم دائرة جديدة لتصعيد العنف في البلد.

وكثيرا ما قلنا إن هناك، في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي القارة الأفريقية ككل، مجالا كافيا للترحيب بالجهود التي تعزز بعضها بعضا والتي تبذلها جميع البلدان المستعدة لمساعدة الأفارقة على العودة إلى طريق السلام وحل بعض مشاكلهم المزمنة. وكثير من تلك المشاكل المزمنة ناجم عن السياسات الاستعمارية وسياسات الاستعمار الجديد التي ينتهجها زملاؤنا الغربيون.

لقد ظلت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تزداد سوءا لسنوات عديدة. وتحاول جهات فاعلة دولية مختلفة تقديم المساعدة. فما الذي تم عمله لتحقيق الاستقرار في الحالة؟ وما هي النتائج الناجحة؟ وبالنسبة لأولئك الذين لديهم ذاكرة قصيرة، فقد تم التخطيط لانقلاب عسكري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وتم الإعلان عنه في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أفشل إلى حد كبير لأن عددا من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك روسيا، أتوا لمساعدة سلطات البلد المنتخبة شرعيا. وستظل روسيا منفتحة على العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الدوافع البناءة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، مانكيور

نداياي، والمفوض أديوي، والمديرة لارنجينا. وأرحب بصفة خاصة برئيس أنغولا، السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، وأشكره على مشاركتنا وجهة نظره في وقت سابق. كما أشكر ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو.

إن المكسيك ترحب بجهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي ترأسه أنغولا، لتعزيز جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما لا شك فيه أن الدعم المنسق من المنظمات الإقليمية يمكن أن يدفع العملية السياسية بشكل حاسم وأن يخفف من الآثار على البلدان المجاورة. وقد أظهر لنا الحادث المؤسف الذي وقع على الحدود مع تشاد في نهاية أيار/مايو، والذي قتل فيه ستة جنود، المخاطر الأمنية التي تشكلها الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على المنطقة.

إننا نرحب باقتراح الرئيس تواديرا إجراء حوار جمهوري. فنحن مقتنعون بأن التشكيل الجاري لحكومة جديدة يمثل فرصة لفسح المجال أمام مختلف الجهات الفاعلة السياسية، بمن في ذلك المرأة، على جميع مستويات المسؤولية وتنشيط برنامج الإصلاح، بما يتماشى مع اتفاق ٢٠١٩ السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر على البلد يتطلب حوارا شاملا يعالج المظالم المشروعة للمجتمعات المهمشة ويرسي الأساس لمصالحة حقيقية.

وتؤيد المكسيك العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشيد بوجه خاص بجهودها الرامية إلى حماية السكان المدنيين. إن نجاح تنفيذ ولايتها المعقدة يرتهن بالتعاون الفعال مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك فإننا نشير بقلق إلى أن آخر تقرير للأمين العام (S/2021/571) يكشف عن زيادة كبيرة في الهجمات على البعثة، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات من قبل قوات الأمن الوطنية.

كما ندين الهجمات الموجهة ضد السكان المسلمين. فتلك الأعمال تشكل نكسة على الطريق نحو المصالحة وتخلق مظالم جديدة تعقد آفاق تحقيق السلام المستدام. وتحث المكسيك سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف حدة التوتر بين المجتمعات وتحقيق العدالة للضحايا.

وعلى طريق المصالحة، تعتبر المساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا حاسما لتحقيق السلام. وفي ذلك الصدد، يجب أن يبدأ تفعيل لجنة تقصي الحقائق والعدالة والجبر والمصالحة في أقرب وقت ممكن. وبناء على ذلك، ندعو إلى تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

ويرحب بلدي بإنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بجرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان يزعم أنه ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنتشرين على أساس ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. ونأمل أن تبدأ تلك الهيئة عملها في أقرب وقت ممكن وأن تسهم في تحسين ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، وهو أمر في غاية الأهمية لإنهاء دائرة العنف الحالية.

وللأسف، لا يزال العنف يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية بزيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بهذا الضعف، يدين بلدي المكسيك بأشد العبارات التجنيد القسري للأطفال، وكذلك زيادة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، من قبل الجماعات المتمردة المسلحة وقوات أمن الدولة والقوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية. وتحث المكسيك الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفي الختام، نعتقد أن من المهم بصفة خاصة إعطاء زخم لاستراتيجية إقليمية متجددة لتنفيذ بروتوكول نيروبي واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها. إن التشريعات المتعلقة بالأسلحة التقليدية وإنشاء اللجنة الوطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمران أساسيان لمكافحة انتشارها في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جميع أنحاء المنطقة. وثمة حاجة ماسة إلى دعم السلطات الوطنية في تنفيذها. فلن يؤدي انتشار

الأسلحة على نطاق واسع إلا إلى زيادة الطبيعة الفتاكة للنزاع وسيشكل تهديدا مستمرا لأي آفاق للسلام.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على أفكارهم القيمة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره الأخير عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/571). وكذلك أرحب بحضور رئيس أنغولا وممثلي الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

إن الأنباء الأخيرة الواردة من جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك التقرير الأخير للأمين العام، مقلقة للغاية. ويساور النرويج قلق عميق إزاء تزايد الشواغل المتعلقة بالحماية والتدهور الكبير للحالة الإنسانية في البلد. فأكثر من نصف السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ولا يزال الثلث مشردا. ونصف أطفال البلد غير منتظمين في الدراسة، ووصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات مثيرة للقلق، مع خطر تفاقم الحالة في العام المقبل.

والأمر الحاسم هو أن جزءا كبيرا من الأزمة الإنسانية من صنع الإنسان. لذلك نرى ثلاثة عناصر هامة يجب أن تتغير لتخفيف معاناة الشعب:

أولا، يجب أن يتوقف العنف ضد المدنيين. ويجب وقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويجب وقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب وقف انتهاكات حقوق الأطفال وإساءة معاملتهم، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. ويجب وقف الإساءة والوصم الموجهين إلى الأقليات العرقية والدينية. ولأكن واضحة. هذه رسالة إلى جميع أطراف النزاع. فيجب على الجماعات المسلحة أن تلقي أسلحتها وأن تلتزم بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. غير أن أفراد قوات الدفاع الوطني ومدربيهم الأجانب يتحملون كذلك مسؤولية كبيرة.

والأمين العام واضح في تقريره الأخير، الذي يقول:

"كشفت التحقيقات التي أجرتها البعثة المتكاملة أن معظم حالات قتل المدنيين نتجت عن استخدام القوة بشكل عشوائي وغير متناسب ومفرط من جانب قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن". (S/2021/571، الفقرة ٦٦) وهذا أمر غير مقبول ويجب على الجيش الوطني والمدعوين إلى دعمه حماية الشعب وليس القتل والاغتصاب والنهب.

ثانيا، إن الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في انتهاكات اتفاق مركز القوات وخطورتها من جانب قوات الأمن الوطنية ومدربيها الروس أيضا غير مقبولة. وتظل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أداة من أدوات المجلس. ويجب السماح لها بأداء عملها وتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا ومستقلا. وينبغي تمكين البعثة من الوصول دون قيود حتى يتسنى لها حماية المدنيين حقا على النحو المكلفة به.

ونحث جميع من لديهم نفوذ على الجهات الفاعلة في الميدان على المساعدة في إنهاء استهداف البعثة وضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتعتبر الإشارات الأخيرة من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إيجابية ولكننا نتطلع إلى أن نرى تغييرا فعليا في الميدان. وتدين النرويج بشدة أيضا استهداف العاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثا، يجب استئناف الحوار السياسي الشامل. ونحن بحاجة إلى اتفاق سلام معزز. ونشيد بإعلان الرئيس تواديرا عن بدء "حوار جمهوري" وشيك. ونشجعه على جعل ذلك الحوار شاملا فعلا مع معالجة جميع المظالم المشروعة.

ونهنئ رئيس الوزراء دوندرا على تعيينه مؤخرا ونتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع. وندعو رئيس الوزراء الجديد إلى ضمان المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة فريدة لإعادة العملية السياسية إلى مسارها. ونوصي على

وجه الخصوص باستخدام موارد الاتحاد الأفريقي الممتازة، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، لتحقيق هذه الغاية.

وتثني النرويج على الجهات الفاعلة في المنطقة لمشاركتها. ونشيد بالمشاركة المكثفة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونقدر قيادة رئيس أنغولا ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحوار والمشاركة التي تعهدت بها خلال مؤتمر القمة المصغر الثاني الذي عقد في لواندا في نيسان/أبريل. ونشجع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على مواصلة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في جهود الوساطة الهامة هذه.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير النرويج العميق لعمل البعثة في ظل ظروف صعبة للغاية. ويسرنا أن نشهد المزيد من تعزيز البعثة بعد قرار المجلس بزيادة الحد الأقصى للقوات. وقررت النرويج أيضا إعارة الموظفين المدنيين إلى البعثة. ونؤكد كامل ثقتنا ودعمنا للممثل الخاص ندياي وفريقه.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الواضحة والمهمة اليوم. وأود أن أنوه، على وجه الخصوص، بحضور فخامة الرئيس لورنسو. وما برح العمل في منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى مهما بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأنوه أيضا إلى حضور ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو.

وأود أن أوجه خالص الشكر إلى منكور ندياي وفريق البعثة على مواصلة تنفيذ ولايتهم على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهونها.

وما تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تزداد سوءا. لقد مهد الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩ الطريق لإيجاد حل سلمي للأحزاب السياسية في البلد. ويجب تنفيذه بعزم وعلى وجه السرعة. وتتيح الاستعدادات لإجراء "حوار جمهوري" فرصة فريدة للسلطات لتنفيذ عملية شاملة حقا. ويجب أن تشمل جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب وأحزاب المعارضة.

لقد كان إجراء الانتخابات الرئاسية وعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية قبل الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور، أمرا موفقا ويدل على تصميم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن قلة عدد النساء المنتخبات لتولي المناصب مخيبة للآمال. ونشجع السلطات على ضمان تمثيل المرأة تمثيلا فعالا في مجلس الوزراء. وتتيح الانتخابات المحلية فرصة أخرى لتشجيع وتيسير مشاركة المرأة في الانتخابات من حيث الترشيح والتصويت والانتخاب لتولي المناصب. ويجب بذل كل جهد ممكن لحماية أولئك الذين يمارسون حقهم في التصويت.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

ونقدّر استمرار تعاون الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية في تعزيز السلام والحوار. ويدل حضور ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو اليوم على ذلك الالتزام. ومن الضروري أن تستمر تلك الجهود الإقليمية وأن يعمل المجلس على دعمها. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة البناءة في تلك الجهود.

ونرحب بالزيارة المشتركة التي قام بها مؤخرا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب التأكيدات التي أعرب عنها خلال تلك الزيارة. ويجب الآن أن يتبع الالتزامات التي تعهدت بها السلطات، بمن في ذلك الرئيس تواديرا، اتخاذ إجراءات ملموسة.

ويساورنا قلق بالغ من استمرار الانتهاكات الخطيرة لاتفاق مركز القوات، التي تعرّض موظفي الأمم المتحدة وحماية المدنيين للخطر. وتدعو أيرلندا الحكومة وجميع الأطراف في الميدان إلى تيسير وصول جميع عمليات الأمم المتحدة دون عوائق. وذلك أمر أساسي لقدرة البعثة على الوفاء بولايتها. ونرفض الهجمات على البعثة بما في ذلك

مهاجمتها من خلال وسائط الإعلام أو على شبكة الإنترنت ويجب إنهاؤها فورا.

وما تزال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منتشرة ومتصاعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يثير القلق بوجه خاص الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها أفراد الأمن الوطنيون والثنائيون وغيرهم من أفراد الأمن الذين تم نشرهم في البلد. لقد وثقت البعثة زيادة مذهلة بنسبة ٢٧٨ في المائة في هذه الحوادث.

ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيق منظم في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن محاكمة مرتكبي جميع هذه الانتهاكات. ويجب أن تكون تلك التحقيقات مستقلة ومحايدة وأن تُجرى وفقا للمعايير الدولية. ونرحب بالتقدم المحرز نحو تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة تنفيذا كاملا، ونأمل أن تساعد في الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويشهد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذي بلغ مستويات غير مقبولة بالفعل، زيادة كبيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستنادا إلى التزام السلطات في البيان المشترك بين جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة في عام ٢٠١٩، فإنه تقع عليها المسؤولية عن حماية الضحايا والناجين وضمان توفير خدمات دعم شاملة تركز على الناجين، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والاجتماعية والجنسية والإنجابية. ويجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم.

وندين بأشد العبارات الممكنة أيضا الهجمات المستمرة ضد العاملين في المجال الإنساني. ومع وصول الحالة الإنسانية الآن إلى أسوأ مستوى لها منذ خمس سنوات فإن الاستهداف المتعمد للعاملين على تقديم المساعدة إلى المحتاجين غير مقبول على الإطلاق. ومن الضروري للغاية أن تكفل الحكومة وجميع الجهات المسلحة العاملة في البلد وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويعاني الآن ٢,٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا شك في أن النزاع وانعدام الأمن قد أديا دورا رئيسيا في زيادة تلك الاحتياجات.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي الختام، من الواضح أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بمنعطف حرج في تاريخها مرة أخرى.

إن إيجاد السبيل الصحيح لتلبية احتياجات جميع سكان أفريقيا الوسطى يتطلب التزاماً قوياً ومستمراً من جانب السلطات الوطنية وبلدان المنطقة، وبالطبع من مجلس الأمن. ولا يمكننا إلا بالعمل معاً أن نكفل عدم ضياع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ عام ٢٠١٣.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر الممثل الخاص نديايي على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم بشأن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن الصعوبات والمخاطر التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضاً أن أشكر السيد أديوي والرئيس لورنسو والسيدة لارنجينا على مشاطرة ملاحظاتهم معنا بعد زيارتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى.

هناك تطوران محزنان أود أن أبرزهما اليوم. أولاً، تدين إستونيا بشدة الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والاستخدام المفرط للقوة الذي يرتكبه جميع الجناة، بمن فيهم الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية وشركاؤها الروس. إن التقارير عن استغلال التوترات العرقية والدينية وإعدام المدنيين الأبرياء هي تقارير مروعة. وفي حين لا تزال الجماعات المسلحة مسؤولة عن معظم هذه الحوادث، فإن عدد انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من جانب القوات المسلحة لوسط أفريقيا وشركائها قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً. إن الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة، بما في ذلك الإعدام بإجراءات

موجزة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والنهب، يقوض بشدة محاولات تحقيق التماسك والمصالحة الوطنيين. وللأسف، فإن هذا السلوك قد امتد بالفعل عبر الحدود وأدى إلى اشتباكات مع القوات التشادية ووقوع إصابات في صفوفها.

ثانياً، إن التهديدات والحوادث العدائية التي تقوم بها قوات الأمن الوطنية وشركاؤها، والتي تستهدف البعثة وموظفي الأمم المتحدة غير مقبولة على الإطلاق. فهذه الأعمال تنتهك قرارات مجلس الأمن والالتزامات التي قطعت كجزء من اتفاق مركز القوات. وهي تعوق من دون داع قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بحماية المدنيين وتعرقل المعونة الإنسانية في وقت أصبح فيه الأمن الغذائي لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أسوأ ما كان عليه على الإطلاق. كما أنها تعرض سلامة وأمن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة للخطر. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال العدائية فوراً، ويجب إثبات المساءلة عن تلك الانتهاكات. ومع وجود مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الأمنية النشطة في الميدان، من المهم بصفة خاصة ضمان تنسيق الأنشطة من أجل تجنب الاشتباكات غير المرغوب فيها التي يمكن تجنبها تماماً في الميدان.

ويشكل التطوران السابقان تحديات كبيرة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الجديدة، مما يقوض سلطتها وآفاق السلام في البلد. وتنضم إستونيا إلى الدعوة إلى التنشيط السريع لعملية المصالحة والحوار السياسي، وتؤيد مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في تلك العمليات.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على جهود ضامني وميسري الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والدعم النشط للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام في وسط أفريقيا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كباتامانغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أهنئ جمهورية إستونيا على رئاستها مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأود أن أشكركم على وجه الخصوص، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم المكرسة لبلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمشاركة الاستثنائية في هذه الجلسة التي شارك فيها فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وباسم فخامة السيد فوستين أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس دولتها، وبالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني لجميع المجتمعين في هذه القاعة اليوم على الاهتمام الطيب الذي أولوه لبلدي، على الرغم من العديد من الالتزامات الأخرى والجداول الزمنية المزدحمة.

إن جلسة اليوم، بشأن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الوارد في الوثيقة S/2021/571 والمنشور في ١٦ حزيران/يونيه، تتيح لي فرصة أن أشاطر المجلس، باسم بلدي، الحالة السياسية والأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء الأحداث الأخيرة. كما أنها تتيح فرصة لتوضيح بعض النقاط في التقرير – فضلاً عن نقاط أخرى هي موضع الكثير من التكهنات – وهو أمر يجنح إلى تشويه الجهود التي تبذلها سلطات أفريقيا الوسطى وشعبها وجميع الشركاء الدوليين والثنائيين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع جمهورية أفريقيا الوسطى لإحلال السلام والأمن الدائمين.

وعلى الجبهة السياسية، وبعد فشل محاولة قوات التمرد التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير زعزعة استقرار البلد، فإنه لا بد من التأكيد على أن الأشهر الأربعة الماضية شهدت توطيد الاستقرار المؤسسي، وبالتالي الحفاظ على النظام الدستوري. ويرجع ذلك جزئياً إلى تنصيب رئيس الجمهورية في ٣٠ آذار/مارس لولاية ثانية، فضلاً عن تنصيب الهيئة التشريعية السابعة التي من المقرر أن تُشغل

المقاعد الستة المتبقية فيها في الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٥ تموز/يوليه.

إن احترام النظام الدستوري، الذي طالب به ودعا إليه المجتمع الدولي بأسره ودعمته منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، تطلب جهوداً كبيرة ترمي إلى الحفاظ على المكاسب الديمقراطية المحرزة وتجنب الوقوع مرة أخرى في الحلقة المفرغة للأزمات التي حكمت دائماً على جمهورية أفريقيا الوسطى بعدم الاستقرار والعنف.

وقد أكد رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى من جديد في خطابه الافتتاحي، وفقاً لالتزامه بالاستقرار الدستوري وسياسة الحوار، على أولويات ولايته الثانية. وتتمشى هذه الأولويات تماماً مع القضايا والتحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية والازدهار، وكفالة المزيد من التماسك الاجتماعي وتحسين حياة سكان وسط أفريقيا وعدم نسيان تحقيق الأمن للبلد وسكانه وأراضيه من خلال مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة الذي تحقق بمشاركة ومساهمة الجميع.

وتحقيقاً لتلك الغاية، شرع الرئيس تواديرا في حوار جمهوري من أجل إعادة تأكيد رغبته في إشراك جميع سكان أفريقيا الوسطى في إعادة إعمار البلد. ومن شأن هذا الحوار أن يمنح جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع مكونات الأمة الفرصة لطيّ صفحة سنوات عديدة من الهمجية والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والسلامة الإقليمية. وهو ليس حواراً آخر يقوم على مفهوم الشمولية، الذي كثيراً ما يخلط بينه وبين مفهوم الإدماج، الذي يسعى إلى اندماج كل فرد في حيز قائم، بدلاً من السماح بتوسيع الحيز أو تكبيره لضمان مكان لكل فرد.

وهذا الحوار الجمهوري شامل للجميع في جوهره، إذ يهدف إلى حشد سكان أفريقيا الوسطى حول مفهوم الجمهورية وقيمها – الوحدة والكرامة والعمل – وإشراكهم في مناقشة بشأن المصلحة الوطنية المشتركة. وللقيام بذلك، فإن المرحلة الأولى، التي بدأها وقادها رئيس الجمهورية بشكل مباشر، مكنت من إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين في البلد – الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والجمعيات الدينية، وما إلى ذلك – والمؤسسات الوطنية. وجرت المشاورات في معظمها من خلال تبادل الآراء بصورة مباشرة، وكذلك من خلال تقديم اقتراحات ومقترحات مكتوبة، مثل المساهمة التي قدمتها أحزاب المعارضة التي شكلت ائتلاف المعارضة الديمقراطية عام ٢٠٢٠. وفي ختام المرحلة الأولى، قدم رئيس الجمهورية استنتاجاته من المشاورات في خطاب ألقاه أمام شعب أفريقيا الوسطى في ٦ حزيران/يونيه، وأطلق المرحلة الثانية، وهي إعداد وتنظيم الحوار الجمهوري.

وسيتم إجراء الحوار بطريقة شفافة وبمشاركة الجميع، وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في خريطة الطريق للحوار الجمهوري، التي عرضت على أصحاب المصلحة في البلد وعلى جميع الشركاء التقنيين والماليين العاملين إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، أي الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، الذي يمثل خطتنا للسلام، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي تمثل خطتنا للتنمية والإنعاش بعد انتهاء النزاع، واستنتاجات منتدى بانغي لعام ٢٠١٥، وهي تمثل خطتنا للمصالحة. وبناء على ذلك، سيتم تعزيز وتوطيد الإنجازات وعملنا الجماعي.

ويمكنني أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن تعلم من الماضي العنيف، يريد أن يطوي الصفحة ويبدأ فصلا جديدا يتطلع إلى مستقبل أفضل. ويريد شعب أفريقيا الوسطى أن يتجاوز مجرد الحوار السياسي، الذي يرقى في تجربته إلى المناقشات حول المناصب السياسية وينغمس في عدم نضج سياسي يؤدي إلى الكثير من الحوارات والمنتديات السياسية.

هل يختلف معي أعضاء المجلس إذا قلت إن أي مجتمع يتبنى سلوكا غير أخلاقي وأنانيا ومتهورا محكوم عليه بالفشل والتدهور؟ ولتعزيز الاستقرار الوطني، كما هو محدد في الفقرة ٥ من التقرير، يجب أن نكون مبتكرين وألا نكرر ببساطة حلول الأمس، التي لم تسفر عن النتائج المرجوة. وعلينا أن نكون جديرين بالثقة وبناءين وأن نعمل من أجل حوار قائم على الجوهر وليس الشكل. وإدراكا منا بأن خياراتنا

تحدد مستقبلنا، يجب أن نتخذ الخيارات الصحيحة اليوم، بما يتفق مع القيم التي ندافع عنها، من أجل أن يكون لها تأثير إيجابي على المستقبل أو لتصحيح أخطائنا أو تحسين تصرفاتنا.

وعلى الجبهة الأمنية، أود أولا أن أذكر بأن الهدف المشترك يظل هو عودة السلام والاستقرار الدائمين. لقد كلفنا الاستقرار المؤسسي ثمنا باهظا – بدماء المدنيين، والجنود الباسلين من القوات المسلحة وقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحفظة السلام من الأمم المتحدة ومن القوات الثنائية، وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب ألا نبتعد عن ذلك الهدف حتى لا نخاطر بإيجاد ملاذ لأعداء السلام. ويجب أن نظل ثابتين في مثلنا العليا، التي هي أيضا في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، في عام ٢٠١٢، في أعقاب غزو ائتلاف سيليكا لجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي عام ٢٠١٣، في أعقاب الهجوم المضاد الذي شنه فصيل أنتي بالاكا – الذي أدى إلى الاعتقاد الخاطئ بأن هذه الأزمة الكبرى ذات طابع ديني – لجأ بلدي بطبيعة الحال إلى المجتمع الدولي، من خلال الجمهورية الفرنسية، شريكه التاريخي، لطلب تدخل من قوات الأمم المتحدة والحصول عليه من أجل حماية المدنيين وتجنب وقوع مذبحة لم تكن سوى تعبير عن إرادة ارتكاب الإبادة الجماعية ضد سكان أفريقيا الوسطى، من مسلمين أو مسيحيين أو وثنيين.

وطوال مختلف الأزمات التي مرت بها جمهورية أفريقيا الوسطى، ظل نهجنا دون تغيير: أن نطلب من المجتمع الدولي والمنطقة دون الإقليمية وشركائنا التقليديين تقديم دعم متسق يتناسب مع التحدي. وقد شوهد ذلك في الحالة الأمنية الأخيرة، التي توقعتها عن حق سلطات جمهورية وسط أفريقيا، التي دعت إلى تمديد ولاية البعثة لتأمين الانتخابات المقبلة. وقد أجبرت الصعوبات في الميدان الناجمة عن قسوة وفظائع متمردي الحزب الشيوعي الصيني سلطات أفريقيا الوسطى على الوفاء بمسؤولياتها وضمان الدفاع عن أبناء شعبها وأراضيها وحمايتها. وهذا ما أدى إلى إبرام اتفاقات ثنائية تعزز قدرة بعثة الأمم المتحدة.

وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى اليوم، أجريت آخر انتخابات دون إراقة دماء وتم تحرير الأراضي، مما جلب البهجة لمّن حُرموا من أراضيهم وممتلكاتهم وحرية تنقلهم لفترة طويلة جدا. ويجب أن نتذكر أننا منعنا وقوع كارثة إنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبتصرفنا ببساطة دفاعا عن النفس، وهذا أمر مشروع، منعنا الإرهاب والإرهابيين من إقامة نظام جوهره الحرب والعنف والعنصرية والقمع والطغيان وإفقار شعب بأكمله، كما قال محقا نيلسون مانديلا الذائع الصيت.

والتحدي المشترك الذي يواجهنا هو إسكات الأسلحة والقضاء على الجماعات المسلحة والإرهاب. وهذا هو التحدي الذي ما برحت تواجهه جمهورية أفريقيا الوسطى لعقود. ولهذا السبب، يجب معالجة الادعاءات الموجهة ضد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وحلفائها والقوات التابعة للأمم المتحدة، كما جاء في التقرير. وتحقيقا لذلك، أنشئت لجنة تحقيق خاصة وهي تعمل على كفالة الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة بحيث يحاسب الجناة الذين ثبت ارتكابهم الجرائم ويلقون جزاءهم. ويتطلب احترام الفصل بين السلطات أن ندع القضاء يواصل عمله في غضون الأطر الزمنية المقررة.

ومع ذلك، فإن الادعاءات المستمرة التي لم يتم التحقق منها تقودنا بعيدا عن مثلنا الإنسانية، مما يجعلنا ننسى المعتدي على حساب الضحية. ومن الأهمية بمكان عدم تجاهل أن جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها ومؤسساتها الجمهورية قد تعرضت للهجوم من قبل الجماعات المسلحة والمرتزقة التابعين لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ولذلك أود أن أذكر بأن ميثاق الأمم المتحدة، في تعريفه لمقاصد ومبادئ المنظمة، ينص في أحد مقاصد الأمم المتحدة على أن

”تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“ (الفقرة ١، المادة ١ من الميثاق).

وانطلاقا من هذا المبدأ، طلبت سلطات أفريقيا الوسطى، في جلسة مجلس الأمن المعقود في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، من

خلال وزير خارجيتها، إلى المجلس إنشاء لجنة تحقيق دولية لتسليط الضوء على مرتكبي المؤامرات والهجمات والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2021/76، المرفق الرابع عشر).

وعلى الرغم من أن هذا الطلب مشروع وأساسي إلا أنه لم يحظ باهتمام المجلس. الآن نحن نواجه الحقيقة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى مذهولة من الادعاءات غير المقبولة وغير المعقولة، مثل الجرائم المرتكبة بالألغام المضادة للأفراد التي يقال إن تفجيراتها تتأخر من أجل إعطاء الجاني الوقت للهروب. أكرر كلمات رئيس الجمهورية: لن تمر أي جريمة دون عقاب.

وأود تذكير الحاضرين بأن سكان أفريقيا الوسطى هم شعب مصاب بالكدمات والصدمات بسبب العنف المتواصل. وقد تم ازدراءهم والتشهير بهم وتشويه سمعتهم بشكل مفرط بحيث لا يمكن لسلطات أفريقيا الوسطى التغاضي عن هذه الادعاءات. ومن شأن ذلك أن يؤجج فقدان الثقة من جانب الشعب، الذي أصيب بالذهول منذ الأزمة الكبرى في عام ٢٠١٢ إزاء الفظائع التي ارتكبها أولئك الذين جاءوا لحمايتهم. يجب المعاقبة على عمليات الاغتصاب والجرائم والعنف الجنسي، أيا كان مرتكبوها، بحياد ودون تمييز.

لقد تكلمت بإسهاب، ولكن يجب أن تكون الحالة والسياق واضحين. وأود اليوم أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بوجود مدربين روس. ينبغي التذكير بأن مجلس الأمن، الضامن لصون السلام في العالم، قد أذن في حضور أعضاء المجلس بتقديم أسلحة من الاتحاد الروسي، يصحبها مدربون. وقد تم إبلاغ كل دولة عضو حاضرة هنا وشاركت في المناقشات. علاوة على ذلك، لا يتم القيام بأي شيء في أراضي أفريقيا الوسطى دون أن يكون جميع الشركاء التقنيين والماليين على علم به.

تتعلق النقطة الثانية بتصور الدول الأعضاء للصعوبات التي يبلغ عنها الموظفون. ولأن في البشر عيوب، إذا كنا بحاجة إلى تحسين الطريقة التي نعمل بها معا، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت دائما على استعداد لبذل الجهد اللازم حتى تسهم جهود الجميع بفعالية في صون السلم والأمن وتوطيدهما. هذا أمر حتمي إذ نتوقع من هذا العمل أن يحقق أحلام وآمال أبناء أفريقيا الوسطى.

ولأننا نعلم أن بعض الصعوبات التي تتم مواجهتها على أرض الواقع سيتم في الواقع حلها بتبادل المعلومات مسبقا مع سلطات أفريقيا الوسطى، فقد ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة طوارئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى اليوم، مما يعني أن الحريات الأساسية يمكن أن يتم تقييدها.

إن تحسين تنسيقنا أمر ضروري للغاية وممكن. وجمهورية أفريقيا الوسطى التي تحمل ندوبا طال أمدها لديها ذلك الحلم الجميل الخاص بماديبا الشهير لأن تكون دولة تعيش في سلام مع نفسها ومع العالم – وهو حلم جميل لا يزال بعيدا جدا عن حلم التنمية والازدهار.

وأختتم ملاحظاتي بالنقطة الثالثة، وهي الحظر. إن مساعدتنا بفعالية تعني أيضا تركنا نتحمل مسؤولياتنا. إن العكاز الذي يفرضه علينا الحظر يشكل عائقا حقيقيا لبلدي. إنه عائق يفيد نوايا أعداء السلام الذين هم بلا أي أيديولوجية سياسية أو رؤية لمجتمع دولة أفريقيا الوسطى لأنهم ليسوا من أبناء أفريقيا الوسطى. إنه يجبر جمهورية أفريقيا الوسطى على التماس الدعم الخارجي اللازم للتعويض عن أوجه القصور فيها. وهو عائق يحرم البلد، بسبب الجزاءات الجائرة، من حقه المشروع الأساسي، الذي أُرسي كمبدأ أساسي – مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.

ما من دولة أقامت جيشا تحت سطوة جزاءات مفروضة على قواتها الحكومية. إن شعب أفريقيا الوسطى يرغب بتواضع في العيش في سلام ويطلب استرداد كرامته برفع الحظر الذي يحرمه من هذه الكرامة ويتركه تحت رحمة المرتزقة الذين لا دافع لهم سوى الدماء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيدة بارود (تشاد) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئ جمهورية إستونيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه وعلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور فخامة السيد خواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، والرئيس بالنيابة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لأخي، السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطته الإعلامية المستنيرة للغاية بشأن تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسفير بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، وبالطبع، السيدة ريتا لارنينها، المديرة الإدارية لأفريقيا في الاتحاد الأوروبي، لإحاطاتهم الإعلامية الملهمة.

إن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بلدان متجاوران يبلغ طول حدودهما أكثر من ١ ٩٠٠ كيلومتر، ويتقاسمان مصيرا وتاريخا وروابط بين السكان على جانبي الحدود منذ قرون. ولهذا السبب وقفت تشاد دائما إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك في اللحظات الصعبة من تاريخها. وفي مناسبات عديدة لم تتردد تشاد في تقاسم ما هو متاح من موارد قليلة مع البلد الشقيق لها، جمهورية أفريقيا الوسطى، عندما اقتضت الضرورة.

كما دعمت تشاد باستمرار جميع الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى استعادة السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستواصل، إلى جانب المجتمع الدولي، الدعوة إلى الحل السلمي لأزمة أفريقيا الوسطى والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار الشامل.

منذ عودة أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، عشية الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ضاعت دينامية السلام التي أفرزها الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي وقعته الأطراف في أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠١٩.

إن التطورات الأخيرة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي شابتها انتهاكات حقوق الإنسان وفظائع ارتكبها ضد المدنيين مرتزقة أجانب، تنطوي على خطر تفاقم العنف، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية واجتماعية وأمنية على جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة.

إن تلك الحالة تعنينا جميعا. وتود تشاد أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء تمزق دينامية السلام وعدم إحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة على الرغم من النداءات المستمرة من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وتأسف تشاد لأن الخيار العسكري كان له الأسبقية على المفاوضات مع جميع الأطراف الفاعلة في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجماعات المسلحة.

تتشاطر تشاد الشواغل المعرب عنها في تقارير مختلفة، ولا سيما تقارير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفيما يتعلق بالدور المتزايد الانتشار الذي يؤديه المرتزقة الأجانب في تدهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يعرض السكان المدنيين للفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان. وتناشد تشاد الأمم المتحدة، وخاصة بعثتها المتكاملة، أن تعزز حماية المدنيين.

في ٣٠ أيار/مايو، قامت القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والمرتزقة الأجانب المرافقون لها بمهاجمة موقع سورو في الأراضي التشادية. وقد لقي ستة جنود تشاديين حتفهم، تم أسر خمسة منهم ثم أُعدموا بدم بارد في أراضي أفريقيا الوسطى. إن ذلك الهجوم في داخل الأراضي التشادية هو دليل دامغ على أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة بأسرها. فهذا الهجوم المميت، الذي تقول سلطات أفريقيا الوسطى إنها فوجئت به، يدل على الدور البارز للمرتزقة الأجانب في تنفيذ العمليات العسكرية

والسيطرة على البلد. إن وجود هؤلاء المرتزقة أثناء الهجوم على تشاد لا يترك مجالا للشك.

وعلى الرغم من ذلك الهجوم على أراضيها أبدت حكومة تشاد ضبط النفس لإعطاء فرصة للحوار. وفي هذا الإطار اُستقبل وفد من جمهورية أفريقيا الوسطى في انجمينا ضم وزراء الخارجية والدفاع والأمن الوطني. وعقب هذه المناقشات الثنائية، تقرر إنشاء فريق دولي محايد يضم خبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغرض إثبات الحقائق وتحديد المسؤولية.

ولم يساعد ذلك الهجوم المميت على الأراضي التشادية الجهود الرامية إلى استئناف الحوار كما دعت إلى ذلك المنظمات دون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، الذي واصل التزامه الثابت بالجهود الرامية إلى إسكات المدافع في أفريقيا. ويهدد الدور المتزايد الذي يؤديه المرتزقة الأجانب بتقويض المكاسب التي تحققت على مدى عدة سنوات وانزلاق أفريقيا مرة أخرى إلى دورات متجددة من العنف المدمر. وتدعو تشاد المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى ضمان دعم وتعزيز التقدم المحرز في ميداني السلام والاستقرار.

وفي الختام، يفصل أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى صادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ (S/2021/571) الهجمات المتكررة التي تواجهها البعثة، الأمر الذي يعرّض حياة حفظة السلام للخطر. وتدعو تشاد منفذي تلك الهجمات إلى وقفها، وتكرر دعمها الكامل للبعثة وتدعو مجلس الأمن إلى منح البعثة جميع الموارد اللازمة للوفاء بولايتها.

ختاما، تذكّر تشاد مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى حوار سياسي شامل، بما في ذلك الجماعات المسلحة، لإعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل نهائي. وتؤيد تشاد دعوة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الحاجة إلى الوساطة الإقليمية وتؤكد أهمية تنسيق الإجراءات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية استئناف الحوار وتنفيذ عملية السلام. والواقع أن إحراز تقدم بشأن الحوار الشامل واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد في سياق عملية السلام سيرجحان رفع الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى لمنع حصول الميليشيات والجماعات المسلحة على الأسلحة وتفاقم العنف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.